

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٣٢

الأربعاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة مارسودي . . . . . (إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد نيبنزا
	ألمانيا . . . . . السيد هويسغن
	بلجيكا . . . . . السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا . . . . . السيدة فرونيتسكا
	بيرو . . . . . السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية . . . . . السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا . . . . . السيدة موغاشوا
	الصين . . . . . السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية . . . . . السيد ندونغ مبا
	فرنسا . . . . . السيد دولاتر
	كوت ديفوار . . . . . السيد إيبو
	الكويت . . . . . السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد غرينبلات

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1914868 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، والسيد بيير كرينبول، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وينضم السيدان ملادينوف وكرينبول إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مدينتي القدس وغزة على التوالي.

وأقترح أن يدعو المجلس مراقب دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): قبل بضعة أسابيع فقط كنا على حافة نزاع مدمر آخر كما شهدنا في ذلك القتال الأشد عنفاً بين القوات الإسرائيلية والمقاتلين الفلسطينيين المنتمين إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي في غزة منذ عام ٢٠١٤.

وقد عملت الأمم المتحدة بشكل مكثف مع مصر وجميع الأطراف لتهدئة الوضع، ولكن أزهقت أرواح إسرائيليين وفلسطينيين بصورة مأساوية. وأعرب عن خالص تعازي لأسر وأصدقاء كل الذين قتلوا، وأتمنى الشفاء العاجل للجرحى. وعلى الرغم من أن الحالة قد استقرت الآن، إلا أنها لا تزال شديدة التوتر. هناك أمر واضح: هذه الدورات الخطيرة من التهدئة والتصعيد غير مستدامة في المستقبل.

وقد شارك الآلاف من الفلسطينيين في الثالث من أيار/مايو في المظاهرات الأسبوعية عند السياج الحدودي لغزة. وأطلقت بالونات حارقة وألقيت الحجارة والقنابل الأنبوية على الجنود الإسرائيليين، الذين ردوا بالذخيرة الحية والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، مما أسفر عن مقتل اثنين من الفلسطينيين وإصابة ٤٩ آخرين. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم أطلق قنّاص النار عبر السياج، أفادت تقارير بأنه من حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، ما أدى إلى جرح اثنين من الجنود الإسرائيليين. ورداً على هجمات القنّاصة، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عدة قذائف دبابات، في حين استهدفت القوات الجوية مواقع عسكرية في غزة، ما أسفر عن مقتل اثنين من المقاتلين الفلسطينيين وإصابة اثنين من المدنيين. وكان ذلك بداية أخطر تصعيد منذ عام ٢٠١٤.

فخلال الساعات الـ ٤٨ التالية، أُطلق ٦٥٠ صاروخاً من غزة. وعلى الرغم من اعتراض ٢٤٠ مقدوفاً تقريباً بمنظومة القبة الحديدية؛ أصيبت عدة منازل واثنان من رياض الأطفال ومدرسة ومستشفى في إسرائيل إصابة مباشرة. وقتل أربعة مدنيين إسرائيليين وأصيب أكثر من ٢٠٠، بحسب جيش الدفاع الإسرائيلي. وخلال الفترة نفسها، أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه ضرب أكثر من ٣٠٠ هدف من أهداف المقاتلين الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك مسؤول رفيع في حركة

وأود أيضاً أن أكرّر النداء الذي وجهه الأمين العام، الذي أدان بأشد العبارات إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، ولا سيما استهداف مراكز السكان المدنيين، كما ندعو إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين، إلا كمالاً أخيراً.

وأنتقل بإيجاز إلى الحالة الإنسانية، فقد حذر نائب المنسق الخاص جيمي ماكغولدريك من أن مقدمي الخدمات الصحية في غزة يكافحون لعلاج العدد الكبير من الإصابات التي وقعت خلال المظاهرات الأسبوعية. ويحتاج العديد من الجرحى إلى عمليات جراحية معقدة لا تتوفر حالياً هناك. غير أن الحصول على العلاج خارج غزة لا يزال صعباً، حيث يؤثر عدم الاتساق في عملية الموافقات تأثيراً سلبياً خطيراً على السكان.

وفي الوقت نفسه، واصل المجتمع الدولي جهوده لمعالجة الحالة المرعبة في غزة. وقد اجتمعت لجنة الاتصال المختصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في بروكسل في ٣٠ نيسان/أبريل وأكدت من جديد دعمها لتنفيذ مجموعة من التدخلات الإنسانية والاقتصادية الملحة في غزة من خلال الأمم المتحدة. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩، تم جمع ما يقرب من ١١٢ مليون دولار تقريباً، ما مكّن من تحقيق زيادة كبيرة في إمدادات الكهرباء من خلال محطة توليد الكهرباء في غزة، وتوفير الآلاف من الوظائف المؤقتة في غزة، وإيصال اللوازم الطبية الأساسية ووسائل الدعم الأخرى إلى القطاع الصحي الذي يعاني. وقد تم تمديد توريد شحنات الوقود لمحطة توليد الكهرباء. وبينما أتكلم الآن، نمضي قدماً في بذل جهود أخرى أكثر استدامة لقطاع الطاقة، مع التركيز على الطاقة المتجددة. وفي ١٣ أيار/مايو، قمت بزيارة ثاني أكبر مستشفى في غزة، حيث سيعمل مشروع رائد لمحطة توليد بالطاقة الشمسية وضعته منظمة الصحة العالمية على تغطية جزء كبير من احتياجات الطاقة في المستشفى.

حماس، استُهدف وقُتل في غارة جوية. ووفقاً لمصادر في غزة، قُتل ٢٥ فلسطينياً وأصيب أكثر من ١٥٠ بجراح.

وبعد بذل جهود مكثفة من جانب الأمم المتحدة ومصر، تم وقف الأعمال القتالية منذ الصباح الباكر ليوم ٦ أيار/مايو، ما أضحى التصعيد. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأحض جميع الأطراف على اغتنام هذه الفترة للتخفيف من حدة التوترات، وتوطيد الهدوء الهش، والالتزام بتنفيذ التفاهات التي تم التوصل إليها في الأشهر القليلة الماضية.

لظالما كانت نيران القناصة من غزة تهديداً مستمراً دفع بالجانبيين، في أربع مناسبات على الأقل خلال العام الماضي، أقرب إلى المواجهة. وهذا الحادث الأخير يتبع نمطاً ثابتاً تماماً - كلما اقتربنا من توطيد تفاهم من شأنه أن يخفف الضغط على السكان في غزة ويحدّ من خطر إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل، يقع حادث كهذا الأخير ويقوّض جهودنا المتأنية والدؤوبة.

وعلى الرغم من ذلك، ستواصل أفرقة الأمم المتحدة ومصر العمل بشكل مكثف مع جميع الأطراف لاغتنام هذه الفرصة السانحة لتقديم المساعدة إلى شعب غزة والتقليل من خطر نشوب صراع. كما أن الحفاظ على الهدوء أمر بالغ الأهمية في دعم الجهود التي تقودها مصر لتعزيز المصالحة بين الفلسطينيين، والذي ينبغي أن يتيح عودة حكومة فلسطينية موحدة شرعية إلى قطاع غزة.

وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأرحّب بقرار إسرائيل رفع الحظر المفروض على الدخول إلى منطقة الصيد في غزة وتوسيع نطاقها ليلبلغ ١٥ ميلاً بحرياً في بعض الأماكن، وإعادة فتح معبري إيريز وكرم أبو سالم بشكل طبيعي في ١٢ أيار/مايو وغيرها من الخطوات التي اتخذت في الأيام القليلة الماضية. وأرحّب أيضاً بالالتزام المتجدد من جانب الحكومة الفلسطينية في رام الله للمشاركة البناءة في معالجة الحالة في غزة.

شخص واحد وإلحاق أضرار بمركبة. وإني أدان إيدانة قاطعة جميع المهجمات على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين وأدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف. يجب أن يخضع جميع الجناة للمساءلة عن جرائمهم.

وأودّ أن أؤكد مجدداً أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي تظل عقبة كبيرة أمام السلام. وفي هذا السياق، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ٤٠ مبنى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما أدى إلى تشريد ٣١ شخصاً، ارتكزت في أغلبيتها الساحقة على الافتقار إلى تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، والتي يكاد يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، هُدم ٣١ مبنى في القدس الشرقية، وهو أعلى مجموع ليوم واحد رصده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منذ عام ٢٠٠٩. وفي ٣ أيار/مايو، دعا بيان مشترك صادر عن المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى

”وقف فوري لتدمير السلطات الإسرائيلية لممتلكات الفلسطينيين في القدس الشرقية“.

وفي اليوم التالي، هُدمت أربعة مبانٍ في سلوان، ما أدى إلى تشريد ١١ فلسطينياً. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أصيب ٥ أشخاص بجراح بليغة عندما استخدمت القوات الإسرائيلية الضرب والقنابل الصاعقة والرصاص الإسفنجي لإبعاد السكان أثناء سعيهم إلى استنقاذ أغراضهم قبل عمليات الهدم، حسبما أفادت التقارير. وعلاوة على ذلك، وفي خطوة مثيرة للقلق، أيدت محكمة العدل العليا في إسرائيل أمراً عسكرياً جديداً يعجلّ بعمليات هدم مبانٍ جديدة شيدت دون تصاريح في المنطقة جيم من الضفة الغربية.

وأعرب عن تقديري للدعم المالي الذي قدمته اليابان وغيرها كثير لهذه المشاريع البالغة الأهمية. وأحثّ الجهات المانحة الأخرى على زيادة دعمها لجهودنا المشتركة الرامية إلى تحسين الحالة على أرض الواقع. وتبقى أهم مساهمة حتى الآن هي مساهمة دولة قطر. وبالنيابة عن الأمين العام، أودّ أن أعرب عن خالص تقديرنا للمساعدة التي قدمتها قطر، والتي لولاها لأصبح العيش في غزة غير ممكن. في ٦ أيار/مايو، أعلن صاحب السمو أمير قطر عن حزمة مساعدات للشعب الفلسطيني تبلغ حوالي ٤٨٠ مليون دولار - ١٨٠ مليون دولار منها لغزة و ٢٥٠ مليون دولار كقروض للحكومة الفلسطينية و ٥٠ مليون دولار في صورة منح للمشاريع في الضفة الغربية. وفي ما يتعلق بغزة، سيسمح جزء من هذا التمويل للأمم المتحدة بتوفير الوقود للكهرباء حتى نهاية العام، وتوسيع نطاق برامج العمالة المؤقتة والتركيز على إيجاد فرص العمل الدائم.

وفي حين لا تزال غزة تحظى باهتمام كبير، فإن الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي مصدر قلق متزايد لنا جميعاً. فالغياب المطول لأفق سياسي لحل النزاع الأوسع نطاقاً قد تزامن مع التدهور المستمر في الأحوال المعيشية للفلسطينيين. هذا، بالاقتران مع العنف، وتوسيع المستوطنات، وهدم الممتلكات الفلسطينية واستمرار خطر المزيد من التدهور الاقتصادي، يولّد مزيجاً متفجراً يمكن أن تكون له آثار أمنية خطيرة.

لقد أصيب ٢٤٠ فلسطينياً بجراح على يد القوات الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منهم تسعة أطفال، أثناء المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية وحوادث أخرى في الضفة الغربية. ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد أصيب ٤ فلسطينيين بجراح أو تم تخريب ممتلكاتهم على يد المستوطنين، في حين سُجّل هجوم واحد من الفلسطينيين ضد المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية، أدى إلى إصابة

وإذ أنتقل بإيجاز إلى المنطقة، فإن الحالة في الجولان هادئة. غير أن احتمال تصاعد التوتر بين طرفي اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤ لا يزال قائما. ففي ١ أيار/مايو، رأت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بعض الجنود الإسرائيليين، الذين كانوا ينصبون أسلحا شائكة قابلة للطلي في المنطقة الواقعة بين السياج التقني الإسرائيلي وأح مواقع القوة، يعبرون خط وقف إطلاق النار. وخلال ذلك النشاط، انتشر جنود من القوات المسلحة العربية السورية بالقرب من ذلك الموقع لرصد نشاطهم. وتواصلت القوة مع الجانبين وتمكنت من تهدئة الوضع.

وفي لبنان، بدأ مجلس الوزراء استعراض مشروع ميزانية الدولة لعام ٢٠١٩ في ٣٠ نيسان/أبريل، نظرا لاستمرار الاحتجاجات على تدابير التقشف المعلن عنها. ويُشار إلى أن الوفاء بالتزامات "المؤتمر الاقتصادي من أجل التنمية والإصلاحات الاقتصادية" (مؤتمر سيدر)، التي تشمل ضرورة خفض العجز في لبنان، على المحك في المناقشات الجارية بشأن الميزانية.

في الختام، أود أن أعود إلى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. لقد أظهر التصعيد الأخير في غزة مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تعزيز التفاهات القائمة على أرض الواقع وتوسيع نطاقها. وعلينا أن نسأل أنفسنا، كم سنة أخرى سيُجبر الفلسطينيون في غزة خلالها على العيش على الفتات المقدم لهم من المجتمع الدولي، تحت سيطرة حماس، فيما يعانون من إجراءات الإغلاق الإسرائيلية؟ وكم سنة أخرى سيضطر فيها الإسرائيليون للفرار بحثا عن ملاجئ بسبب انهمار الصواريخ التي يطلقها المقاتلون الفلسطينيون في غزة بشكل عشوائي عليهم؟

وتحاول الأمم المتحدة وشركاؤها مرة أخرى التخفيف من أثر الأزمة في غزة، ولكن هذه الجهود ستفشل في نهاية المطاف إن لم يتم إحراز تقدم في إيجاد حل للانقسام الفلسطيني وإنهاء إجراءات الإغلاق ورسم مسار نحو تحقيق حل الدولتين، استنادا

وللأسف، لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي حل للأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية. وللشهر الثالث على التوالي، رفضت الحكومة الفلسطينية استلام تحويلات من إسرائيل لأي إيرادات ضريبية أقل من كامل المبلغ المستحق لها. ويساورني القلق من أنه، على الرغم من تدابير التقشف التي أعلنت عنها السلطة الفلسطينية وحزمة الدعم التي تعهدت بها قطر، لا يزال بقاء الحزمة معرضا للخطر.

لقد قدمت إحاطة إعلامية إلى المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.8489) وذكرت أن الأزمة سيكون لها أثر كبير على الاقتصاد الفلسطيني، مع انخفاض القوة الشرائية وضعف النمو. وبدأت العلامات الأولى لهذا الاتجاه السلبي تظهر بالفعل. وثمة حاجة ماسة لإيجاد حل طويل الأجل للأزمة المالية. فاستمرارها يهدد بمواصلة زعزعة استقرار الحالة المضطربة أصلا. وينبغي للطرفين تنفيذ اتفاقهما الثنائي وتجنب اتخاذ إجراءات انفرادية تقوض استقرار السلطة الفلسطينية. وفي ضوء هذه الخلفية، قام فريق من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مؤخرا بزيارة لمخيم الفوار للاجئين الفلسطينيين، حيث يكابد السكان ظروفًا معيشية قاسية وتعوق الأزمة المالية للأونروا قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. وسيتكلم المفوض العام كرينبول، الذي سيقدم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم أيضا، بقدر أكبر من التفصيل عن خطورة التحديات الراهنة التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين.

وعلى جانب إيجابي، تمكن مئات الآلاف من المسلمين من الضفة الغربية المحتلة، مع حلول شهر رمضان المبارك، من الصلاة في المسجد الأقصى خلال الشهر الكريم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالهدوء النسبي في هذا الموقع المقدس، وأحث على مواصلة احترام الوضع الراهن والاتفاقات ذات الصلة.

ولم يكن الدعم المقدم من الدول الأعضاء ملحوظا في أي وقت أكثر من عام ٢٠١٨، عندما واجهت وكالتنا أشد أزمة تمويل على الإطلاق - أزمة وجودية حقا. فقد قام ٤٢ بلدا ومؤسسة من جميع أرجاء العالم، بما في ذلك إندونيسيا، سبدي الرئيسة، بزيادة مساهماتها المقدمة إلى الوكالة في العام الماضي. ومن جانبنا، اتخذنا عددا من التدابير الداخلية الصعبة وخفضنا النفقات بمقدار ٩٢ مليون دولار. ومن خلال هذه الجهود المشتركة، نجحنا في العام الماضي في التغلب على عجز غير مسبوق بلغ ٤٤٦ مليون دولار. ونشعر بالامتنان بصفة خاصة إزاء قيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش وأسسة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، الذين وقفوا بحزم مع الأونروا في كل خطوة على الطريق خلال أحلك الأوقات.

وقد أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر مساهم في الوكالة في عام ٢٠١٨. كما أود أن أشيد إشادة خاصة بألمانيا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والسويد والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت، واليابان والنرويج وبدول أخرى كثيرة، بما في ذلك أعضاء دائمون وغير دائمين في مجلس الأمن، على ما قدموه من مساهمات سخية للغاية في العام الماضي. فقد كانت تلك الإجراءات حيوية لإبقاء أبواب ٧١٥ مدرسة تديرها الأونروا مفتوحة أمام أكثر من نصف مليون طالب وطالبة في الضفة الغربية، وكذلك في القدس الشرقية وغزة والأردن ولبنان وسورية.

وتخرج أكثر من مليوني طالب في مدارس الأونروا منذ عام ١٩٥٠، حيث تحقق التكافؤ بين الجنسين منذ وقت طويل وأدرجنا برنامجا فريدا من نوعه في المنطقة يتعلق بحقوق الإنسان وتسوية النزاعات والتسامح. كما حافظ الدعم السخي المقدم من المانحين على استمرار تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية لثلاثة ملايين مريض عبر شبكتنا التي تضم ١٤٠ مركزا صحيا، وعلى الرغم من الضغوط الشديدة، حافظ ذلك الدعم أيضا

إلى المعايير الدولية القائمة منذ أمد بعيد، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة. فلا توجد طرق مختصرة لتحقيق السلام المستدام.

كما أحيط علما بالدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة ومملكة البحرين إلى عقد اجتماع بمشاركة ممثلين للحكومات والمجتمع المدني وقادة في مجال الأعمال لمناقشة إمكانات الاستثمارات والمبادرات الاقتصادية التي سيتمكن تحقيقها من خلال إبرام اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المستقبل وحل قضايا الوضع النهائي. وتكتسي المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي أهمية بالغة بالنسبة للناس، إلا أنه من المهم للغاية أيضا تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء مفاوضات مجدية. ومع ذلك، لا يزال حل النزاع سياسيا في الأساس.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كرينبول.

**السيد كرينبول (تكلم بالإنكليزية):** أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن. وإنه لمن دواعي الشرف بشكل خاص أن أفعل ذلك من غزة.

وأود التأكيد والإعراب عن خالص التقدير للدول الأعضاء في الأمم المتحدة - سواء البلدان التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين أو المانحين - على ثقتهم الاستثنائية في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وعلى دعمهم لها منذ بدء عملياتها في عام ١٩٥٠. وقد أحرزنا، معا، تقدما كبيرا في تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة وغير ذلك، لحين إيجاد حل عادل ودائم لمحتهم.

ولجهات الفاعلة المعنية الأخرى من تعزيز قدراتها في مجال الصحة العقلية التي تشتد الحاجة إليها.

ولا تزال مستويات الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في تصاعد، وهم يعتمدون على الأونروا خصوصا لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية. ومن أجلهم ومن أجل الاستقرار في غزة، يجب أن نكفل ألا تواجه عمليات توزيع الأغذية لمليون شخص هنا في قطاع غزة أي انقطاع. وبينما نتكلم، لا يتوفر لدى الأونروا إلا ما يكفي من المال لإدارة عملياتها حتى منتصف حزيران/يونيه؛ ثم نبلغ الأرقام السالبة وفجوة في التمويل. ومن الأهمية المطلقة بمكان تجنب انهيار إمداداتنا الغذائية، وأدعو إلى تعبئة جميع شركائنا بهمة في دعم جهودنا الرامية إلى تأمين التمويل اللازم.

ومن الضروري كذلك أن تبدأ الأونروا السنة الدراسية المقبلة في الوقت المحدد في آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر. ونحن الآن نعيد تأهيل عدد كبير من المدارس، ولكننا بحاجة إلى تمويل لضمان توفير التعليم نفسه. وما من شيء يغذي الأمل والفرص على نحو أكثر فعالية من توفير التعليم في فصولنا الدراسية. وأشعر بانبهار عميق من الشجاعة التي يبديها طلابنا في التغلب على المحنة التي يواجهونها ويتابعون دراستهم. ونحن بحاجة إلى مقابلة تلك الشجاعة بقدرتنا على تعبئة الدعم المالي اللازم. ففي غزة وحدها يتعلم في مدارسنا ٢٨٠ ٠٠٠ من البنات والأولاد. وفي ضوء جميع المناقشات التي جرت بشأن عدم ترك أي أحد خلف الركب، وضمان تعليم اللاجئين والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، نحن بحاجة إلى العمل معا لإبقاء مدارس الأونروا مفتوحة وآمنة.

وتواجه الأونروا احتياجات هامة في الضفة الغربية كذلك، بما في ذلك في القدس الشرقية. فاللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية يواجهون العديد من عواقب الاحتلال المستمر، مثل هدم المنازل وعمليات الإخلاء، مع تزايد الأعداد بشكل

على تقديم خدمات الطوارئ من أجل ١,٥ مليون لاجئ، معظمهم في غزة والضفة الغربية وسورية. وفي وقت يواجه اللاجئون الفلسطينيون غيابا شبه كامل للأفق السياسي، أنا على اقتناع شديد بأن الحفاظ على خدمات الأونروا يمثل إسهاما حاسما فيما يتعلق بالكرامة الإنسانية والاستقرار الإقليمي.

وإذ أتكلم من غزة، لا بد لي أن أوجه الانتباه العاجل والمتجدد للمجلس إلى الحالة البائسة على نحو متزايد التي يواجهها سكان قطاع غزة، ومن بينهم ما لا يقل عن ١,٣ مليون لاجئ فلسطيني. وقد كشفت لي زيارتي الحالية مرة أخرى المصاعب الشاقة الناجمة عن المواجهات المسلحة المتتالية والحصار والعنف. وتعمل الوكالة إلى جانب شركائنا في الأمم المتحدة والمجتمع المدني للتصدي لهذه الأزمة الإنسانية.

ويتبادر إلى ذهني في هذا المقام مسائل مثل الافتقار إلى حرية التنقل أو فرص العمل، فضلا عن حالات الصدمة العميقة الناجمة عن سقوط عدد كبير من الضحايا والمصابين جراء الحروب المتكررة وبسبب ما أصبح يُعرف بمسيرة العودة الكبرى. فقد أصيب آلاف الشباب، فضلا عن مقتل المئات، منذ آذار/مارس ٢٠١٨، بما في ذلك ١٤ فتى وفتاة تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٦ عاما، كانوا طلابا في مدارس الأونروا. وكما فعلت في الماضي، فإنني أكرر هنا دعوتي إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وإدانتني لاستهداف المدنيين. ويشمل ذلك إطلاق الصواريخ من غزة، والذي يؤدي إلى خسائر في الأرواح وإصابات بين المدنيين في إسرائيل.

لقد تضررت كل أسرة في غزة، ويتحدث السكان بمستوى من اليأس يتجاوز كل ما عرفوه من قبل، ولا سيما فيما يتعلق بما تسميه أفرقتنا الصحية تدهور وبائي لحالة الصحة العقلية. وبعد الاستماع إلى العديد من الأمثلة الملموسة خلال الزيارة التي قمت بها اليوم، يبدو من المهم بوجه خاص تمكين الأونروا

والمتجدد لتسوية الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأقول ذلك لا لأن الأونروا كُلفت بالتعاطي مع سياسة المنطقة - فلم نكن كذلك - ولكن لأننا نتعامل كل يوم، مع العواقب الإنسانية المتزايدة الشدة لهذا النزاع الدائم. ونحن لا نعتقد أن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين ينبغي أن يُشكل في إطار ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ سنة أخرى في ظل الأونروا. هم يحتاجون ويستحقون حلا سياسيا عادلا ودائما. ولكن حتى ذلك الحين، نحن مصممون على الوفاء بالولاية التي حولتها لنا الجمعية العامة.

وعندما اجتمعت مع طلاب شباب هنا في غزة، ذُكرت مرة أخرى بأن جهودنا - بدعم المجلس - تستحق بذلها كل يوم. وفي آخر مثال بارز على المواهب والتفاني أعلن فوز الطالبة جميلة أبو جمعة وعمرها ١٥ عاما بجائزة مسابقة رسائل السلام المهمة لعام ٢٠١٩ التي نظمتها دائرة المنتزهات الوطنية في الولايات المتحدة وحديقة زهور السلام العالمي الدولية. وهذه المسابقة تُكرم رسائل السلام التي يكتبها الشباب في جميع أنحاء العالم. وبالأمس هنأت جميلة، وأبلغتها أننا نشعر بالفخر الشديد لأن رسالتها من أجل السلام ستعرض في حدائق مارتن لوثر كينغ الابن، بالمنتزه التاريخي الوطني في أتلانتا، بـجورجيا، لمدة سنة. وهذا ما أتاح لنا أعضاء المجلس والجمعية العامة تحقيقه والحفاظ عليه. ولذلك يستحق الأعضاء أسمى التكرم. ومن هنا في غزة، أَدعُوهم إلى حماية هذا الجهد الحيوي والحفاظ على تعبئتهم الجماعية لدعم الكرامة والاستقرار والتعددية القوية.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد كرينبول على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد غرينبلات (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية وعلى مضاعفة الجهود الرامية إلى استعادة السلامة والأمن لكل

كبير منذ أوائل عام ٢٠١٩، فضلا عن القيود المفروضة على التنقل، والعنف الذي يرتكبه المستوطنون. وهناك أيضا التوغلات العسكرية المتكررة التي تُطلق خلالها الذخيرة الحية، مما يؤدي أحيانا إلى الوفاة، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى وقوع إصابات وإلحاق أضرار بالمتلكات في المناطق المكتظة بالسكان مثل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، حيث يمكن أن تتأثر مجتمعات بأكملها بالذخيرة الحية واستخدام الغاز المسيل للدموع. ولا بد على وجه الخصوص أن استرعي انتباه المجلس إلى الضغط المتزايد الذي واجهته الأونروا ذاتها في القدس الشرقية، واتسم بتهديدات بالتدخل في عملياتنا. إن التطورات الجارية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لن تؤدي إلى زيادة عدم استقرار اللاجئين الفلسطينيين فحسب، بل إلى تحطيم آمالهم وتطلعاتهم أيضا فيما يتعلق بالحل القائم على وجود دولتين، وحقوقهم بموجب القانون الدولي.

وبالإضافة إلى الدعم السياسي القوي، نحن بحاجة في عام ٢٠١٩ إلى ١,٢ بليون دولار لجميع عملياتنا في سائر أنحاء الشرق الأدنى. أي نفس المبلغ الذي قمنا بتعبئته في العام الماضي. وبعبارة أخرى، إذا استطاعت كل جهة من الجهات المانحة الحفاظ على مستوى تمويلها في عام ٢٠١٩، سيمكننا تغطية ميزانيتنا. ولذلك، فإنني أدعو بضراوة جميع شركائنا إلى تكرار دعمهم السخي والحفاظ على الدينامية الناجحة التي أنشئت في عام ٢٠١٨. وسيكون مؤتمر إعلان التبرعات المقبل، المقرر عقده في نيويورك في ٢٥ حزيران/يونيه، فرصة هامة في هذا الصدد. وستواصل الأونروا من جانبها، إدارة عملياتها بانضباط مالي قوي، وبتصميم على تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة.

إن الحروب والنزاعات المسلحة والعنف تستمر في غياب العمل السياسي الفعال لتسويتها. إن التقاعس السياسي - لا عمل المنظمات الإنسانية - هو الذي يديم الصراعات. وليس ما هو أكثر أهمية اليوم من الجهد الحقيقي والشامل

ترتكبها حماس والجهد الإسلامي الفلسطينية - سواء بالصواريخ أو بالبالونات الحارقة أو بغير ذلك - يجب أن تتوقف.

لقد أبلغت منذ لحظات بأن رجال الإطفاء الإسرائيليين يعملون على إطفاء ستة حرائق تسببت بها البالونات الحارقة. كذلك يجب أن تنتهي المعاناة الرهيبة للإسرائيليين والفلسطينيين التي تسببها تلك الهجمات.

تقع على عاتق كل حكومة مسؤولية ضمان سلامة وأمن مواطنيها. وقد واجهت دولة إسرائيل منذ ولادتها تهديدات من الأعداء تدعو إلى تدميرها وموت الشعب الإسرائيلي. ولا يوجد لدى دولة إسرائيل هامش للخطأ. والفلسطينيون أيضا لهم الحق في السلامة والأمن. والخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف هي أن نعترف هنا اليوم بأن حماس والجهد الإسلامي الفلسطيني تشكلان الحاجز الرئيسي أمام تحقيق أحلام سكان غزة الذين يريدون العيش في سلام، وتنشئة أسرهم والعثور على عمل مجد.

إن الجهود التي بذلها السيد ملادينوف بالنيابة عن الأمم المتحدة، إلى جانب مصر، أفرزت سلاما هشا في الأيام الأخيرة. وقد أرسلت قطر أموالا خففت من بعض المعاناة. إن الحفاظ على هذا السلام الهش سيتطلب ضغطا دوليا مكثفا على حماس والجهد الإسلامي الفلسطيني. وإذا ما استمر هذا الهدوء، فلن أتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع جميع المجتمعين هنا، السيد ملادينوف وآخرين لتحديد الكيفية التي يمكننا بها مساعدة أبناء غزة على نحو أفضل في الانتقال من المعاناة والحرمان اللذين استمر ١٢ عاما إلى عالم يمكنهم فيه أن يتصوروا مستقبلا حقيقيا.

أود التطرق إلى موضوع منفصل ولكنه وثيق الصلة، وهو أن ما من شيء يوقفنا الآن عن الاضطلاع بالعمل الشاق المتمثل في ضمان حصول الفلسطينيين الذين يتلقون خدمات من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على المزيد من الخدمات الصحية والتعليمية الموثوقة والمستدامة. وأشكر المفوض العام للأونروا كريستول على

من شعب إسرائيل، الذي تعرض للهجمات المتواصلة من قطاع غزة، وللمدنيين الفلسطينيين، ومن بينهم أعضاء حماس وحركة الجهاد الإسلامي المختبفون بينما يطلقون الموجة إثر الموجة من الصواريخ.

كل هؤلاء الضحايا الأبرياء يستحقون العدالة. أسر الإسرائيليين الأربعة الذين لقوا حتفهم وال ٢٠٠ إسرائيلي الذين أصيبوا بجروح، والمدنيون الفلسطينيون الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح هجمات حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، جميعهم يستحقون ما هو أفضل. ومن غير المقبول ببساطة أن تواصل حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية استهداف المجتمعات المحلية الإسرائيلية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، في محاولة غير معقولة لانتزاع تنازلات من إسرائيل. ومن غير المقبول ببساطة أن تواصل حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية استخدام المدنيين في غزة، بمن فيهم الأطفال، دروعا بشرية. ومن غير المقبول ببساطة أن تواصل حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية استنزاف الموارد الشحيحة لسكان غزة من أجل بناء ترسانة إرهاب، بينما تحول دون وصول المعونة المقدمة من المانحين إلى السكان.

لن يكون هناك حد للمعاناة حتى نقول كلنا علنا ما نعتقد أن الكثيرين هنا يفكرون فيه - إن حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية مسؤولتان عن معاناة سكان غزة. ولن يمكن إصلاح أي شيء بطريقة مجدية ما لم تنبذا الإرهاب وتكفنا عن أعمال العنف، وعن النذر بتدمير إسرائيل. فمتي يقول مجلس الأمن ذلك بصوت قوي؟ متى سنرفض هذا الإرهاب بشكل جلي؟ لقد قال الرئيس ترامب، إن الولايات المتحدة ستقف دائما مع إسرائيل. وسوف تدعم دائما حقها في الدفاع عن النفس. ولكن لا ينبغي أن نقف وحدنا. يجب علينا جميعا أن نتكلم بصوت عال وواضح وأن نقول إن هذه الهجمات على إسرائيل، التي

بكثير. وليس علينا أن ننتظر حتى يتم التوصل إلى حل شامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني للتعامل مع هذه الحقيقة.

رفضنا، ولفترة طويلة، الحالة المزرية للفلسطينيين في مخيمات اللاجئين باعتبارها نتاجا ثانويا لا مفر منه لعدم وجود سلام تفاوضي بين إسرائيل والفلسطينيين. ولكن لا شيء يمنع المجتمع الدولي من مد يد العون إلى الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين اليوم لتلبية احتياجاتهم اليومية الحقيقية جدا بطريقة مستدامة، بينما نواصل جميعا العمل من أجل تحقيق سلام شامل دائم.

يتعين علينا أن نخاطر مع الحكومات المضيفة في البدء بمحادثات بشأن التخطيط لانتقال خدمات الأونروا إلى الحكومات المضيفة أو إلى المنظمات غير الحكومية الدولية أو المحلية الأخرى، حسب الاقتضاء. والولايات المتحدة مستعدة للمشاركة في تلك المحادثات. وحاولنا أن نبدأ تلك المحادثات قبل أن نقطع معونتنا المقدمة إلى الأونروا. في ذلك الوقت لم يرغب أحد في الدخول في تلك المحادثات. وما زلنا على استعداد لبدء تلك المحادثات الآن. لقد حان الوقت للبدء بها.

نحن لا ندفع نحو سلام شامل ودائم بتجاهل للحقيقة المتمثلة في أن الأونروا عاجزة عن الوفاء بالولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة. إننا نتقدم بسلام شامل ودائم مع التوضيح بأن المجتمع الدولي ملتزم تماما اليوم بتوفير مستقبل أكثر إشراقا للفلسطينيين وأطفالهم.

لقد ظل الفلسطينيون لفترة طويلة جدا رهائن لقرارات الأمم المتحدة والسياسة الإقليمية، وكُلاله المناخين، وضعف القيادة. انقضت ٧٠ سنة، أي ثلاثة أجيال من الفلسطينيين الذين عانوا معاناة هائلة. كذلك عانى معاناة هائلة عدد مماثل من اللاجئين اليهود الذين طُردوا من الأراضي العربية بعد وقت قصير من إنشاء دولة إسرائيل. ولكن هناك فرق. إذ أن احتياجات اللاجئين اليهود من الخدمات الأساسية ورغبتهم

إحاطته الإعلامية اليوم وعلى عمله على مر السنين. ولكني أحشى أن الوقت قد حان بالنسبة له ولكل الحاضرين هنا اليوم لمواجهة الواقع المتمثل النموذج الذي تتبعه الأونروا، وهو نموذج خذل الشعب الفلسطيني.

إن نموذج تصريف الأعمال الذي تتبعه الأونروا، والذي يرتبط بطبيعته بمجتمع المستفيدين المتزايد باطراد، يمر في حالة أزمة دائمة. ولهذا السبب قررت الولايات المتحدة أنها لن تلتزم بعد الآن بتمويل هذه العملية التي تعجز بجوانب قصور لا يمكن إصلاحها. ولا يمكن لنموذج الأونروا أن يوفر للفلسطينيين ما يستحقونه من حياة يمكنهم في ظلها التخطيط لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم، ويمكنهم فيها أن يعرفوا ما إذا كانت المدارس والمستوصفات الصحية ستظل مفتوحة.

لم نأتِ إلى ذلك الاستنتاج بسهولة. فمذ تأسيس الأونروا، تبرعت الولايات المتحدة إليها بمبلغ ستة مليارات دولار، أي أكثر بكثير مما تبرع به أي بلد آخر. ومع ذلك، فإن تمويل الأونروا ينخفض عاما بعد عام. ونشهد في كل عام، تهديدا بعجز في الميزانية يؤدي إلى تقليص الخدمات الأساسية المقدمة للأمهات والأطفال الفلسطينيين. وعاما بعد عام، تلجأ الأونروا وغيرها من الجهات المانحة إلى الولايات المتحدة لسد هذا العجز. ويمر عام بعد عام، من دون إعطاء الفرصة للفلسطينيين في مخيمات اللاجئين لبناء أي مستقبل. فقد ضلُّوا واستخدموا كبيادق وسلع سياسية بدلا من معاملتهم بوصفهم بشرا.

تعمل الأونروا حاليا بفضل النزر اليسير من الموارد التي لديها، وإن ما يحفظ لها البقاء الزيادة التي حدثت في مستوى التبرعات الأجنبية في عام ٢٠١٨ والتي من غير المحتمل أن تستمر هذا العام، أو في المستقبل. ماذا يحدث عندما يكون الحساب البنكي للوكالة فارغا مرة أخرى؟ يجب أن نكون صادقين بشأن الوضع. إن الأونروا هي الضمادة المؤقتة، والفلسطينيون الذين يستفيدون من خدماتها يستحقون أفضل من ذلك، وأفضل

طال أمدها بسبب عجز الأونروا عن الوفاء بولايتها الأصلية، أو الانتقال إلى أي من التحديات الأخرى التي يشكلها هذا النزاع المهول. وما نعرفه هو أن ما لدينا اليوم ليس هو الحل. ونحن نعلم أن الفلسطينيين والإسرائيليين يستحقون الأفضل. ونعلم أن الوقت قد حان للتحويل من الحلول المؤقتة السابقة والتأكيدات السياسية إلى عالم البالغين المتمثل في الخيارات الصعبة.

إن آمال وأحلام الفلسطينيين الذين ما برحوا يعيشون في مخيمات اللاجئين لردح من الزمن قد توقفت. كذلك توقفت آمال وأحلام الفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكم حماس المرهق في غزة. وكذلك آمال الإسرائيليين الذين ما انفكوا يعيشون في ظل تهديدات مستمرة لعقود ويتوقون إلى السلام. هذا الصراع مخزن ومأساوي ومعقد، على مستويات كثيرة جدا. ولكن علينا أن نتوقف عن التظاهر بأن قرارات الأونروا والأمم المتحدة ستحل الصراع بطريقة ما. ببساطة إنها لن تحقق ذلك. فلنعمل معا من أجل إيجاد علاج حقيقي للمسألة.

**السيد العتيبي (الكويت):** سيدتي الرئيسة، في البداية نهنئكم بشهر رمضان المبارك. ونرحب برئاستكم لهذه الجلسة المهمة التي نناقش فيها القضية الفلسطينية، وهي القضية المهمة والمركزية والحساسة للأمم المتحدة العربية والإسلامية. ونشكر أيضا السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية القيمة. ونجدد دعم دولة الكويت الكامل لجهوده الرامية إلى تخفيف حدة التوترات، وحماية المدنيين، والدفع نحو استئناف عملية السلام.

نرحب كذلك بالسيد كرينبول، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذي ذكرنا بحجم الضغوط المالية الصعبة التي تعاني منها الوكالة هذا العام لضمان استمرار عمل المدارس، والمراكز الصحية والخدمات العديدة الأخرى المقدمة إلى مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

في بناء مستقبل أكثر إشراقا لأطفالهم لم تكن رهينة للسياسة. لقد حان الوقت لوقف ربط حاجة الفلسطينيين إلى الحصول على الخدمات الأساسية، ورغبتهم في بناء مستقبل أكثر إشراقا لأطفالهم، بكونهم رهائن للسياسة. أليس علينا التزام تجاه الفلسطينيين بالقيام بهذا التحول؟

في الشهر المقبل، سنشارك في البحرين، نحن وآخرون عديدون، في حلقة عمل اقتصادية ستجري على مسار بديل، مع إمكانية فتح مستقبل مزدهر أمام الفلسطينيين. هذه هي المرحلة الأولى من العملية التي نريد فيها أن نبدأ بعرض إمكانية وكيفية القيام بها، إذا استطعنا أن نحقق حلا سياسيا للنزاع، يمكننا أيضا أن نغير حياة الفلسطينيين. سيكون من الخطأ ألا ينضم إلينا الفلسطينيون. فليس لديهم شيء يخسرونه، ولكنهم سيكسبون الكثير إذا انضموا إلينا، ولكن بطبيعة الحال يظل الخيار خيارهم.

لا يسعني إلا أن أذكر بأنه من سخرية القدر أنه في وقت انعقاد مؤتمرنا في البحرين، الذي يمكن أن يمهد الطريق لازدهار الفلسطينيين، تستضيف الأونروا مؤتمرا لإعلان التبرعات لنظام منهار. والولايات المتحدة ملتزمة بالحوار مع الآخرين بشأن أفضل السبل لتبديد الشكوك المخيفة التي تساور المتلقين لخدمات الأونروا، الذين ليسوا متيقنين من أن المدارس أو المستوصفات ستظل مفتوحة، وكيف يمكننا مساعدتهم في بناء حياة جديدة بالفعل، سواء في حالة التوصل إلى اتفاق سلام أو بدونه. غير أننا ملتزمون أيضا بالوقوف بحزم إلى جانب إسرائيل وهي تتصدي للتحديات الملحة التي تطرحها حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني، أي شن هجمات من غزة أو من أماكن أخرى.

إنني أتناول هذه المسألة بتواضع. وأعترف بأنني لم أحضر في جمعتي اليوم حلا، فإما الاستمرار في الأزمة الحادة المتمثلة في بسط حكم حماس العنيف وغير الشرعي على غزة، أو الأزمة التي

أولاً، لا يمكن التحدث عن السلام في ظل الاستمرار في توسيع رقعة الاحتلال الإسرائيلي عبر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ونكرر هنا أن الاستيطان لا يزال يشكل العائق الأكبر أمام فرص تحقيق السلام العادل والشامل. ولهذا السبب، تشاركنا مع كل من إندونيسيا وفي عقد اجتماع بصيغة آريا في ٩ أيار/ مايو الماضي حول المستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين بسبب وتيرة التوسع غير المسبوقة للأنشطة الاستيطانية وزيادة عمق المستوطنات، والتي تقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً على أساس حدود عام ١٩٦٧. وهنا، نجدد إدانتنا لكافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التي ليس لها أي شرعية قانونية وندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني ووضع حد للاعتداءات الإسرائيلية، بما في ذلك عمليات الاقتحام المتكررة لباحات المسجد الأقصى تحت حراسة القوات الإسرائيلية والتي تشكل جميعها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ثانياً، لا يمكن التحدث عن السلام في ظل استمرار طرف في اتخاذ قرارات أحادية الجانب، خاصة وأن الأمين العام قد حذر مراراً وتكراراً من أن الخطوات والتدابير الأحادية تقوض فرص تحقيق السلام. ونجدد هنا إدانتنا لقرار إسرائيل بعدم تحديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل ولقرار الحكومة الإسرائيلية بتجميد جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية، ليس فقط لأن ذلك يعرض استقرار السلطة الفلسطينية المالي للخطر ويهدد أمن الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، كما قال السيد ملادينوف، بل لأن بقرارها هذا، ضرت إسرائيل عرض الحائط باتفاق أوسلو، ومع أي مصداقية في أنها ستلتزم بأي مقررات تنبثق عن مبادرات سلام سيتم تقديمها.

ثالثاً، لا يمكن التحدث عن السلام الذي يتم فرضه على الفلسطينيين بالقوة. فالجامعة العربية، وعلى مستوى القمة،

نلتقي اليوم بعد مرور عام على الجريمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق المتظاهرين المدنيين في قطاع غزة بتاريخ ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٨، والتي استشهد في يومها ٦٠ مواطناً فلسطينياً من بينهم أطفال وجرح أكثر من ٢٠٠٠ آخرين. ولعله موات، في ظل استمرار استهداف المدنيين الفلسطينيين، أن نجدد ما دعونا إليه في الجلسة المفتوحة في الشهر الماضي بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8517) من أهمية المتابعة الجادة لنتائج تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة (A/HRC/40/74) بشأن الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة من أجل ضمان تحقيق المساءلة بحق المجرمين ومطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والالتزام بحماية المدنيين وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، ورفع حصارها الجائر على قطاع غزة.

ليس سرا أنه لتحقيق وإرساء سلام عادل ودائم وشامل، خاصة إذا كان ذلك من خلال عملية تفاوضية تُتوج بتوقيع الطرفين الأساسيين عليه، هناك مرجعية أساسية يجب الالتزام بها، بما في ذلك تدابير بناء الثقة بين الأطراف، لا تُظهر فحسب أن هناك التزاماً سياسياً حقيقياً لتحقيق السلام، بل تضمن أنه سيتم فعلاً الالتزام بالبنود التي يتم الاتفاق عليها، إذ أن الدول العربية عادت وأكدت على موقفها المبدئي بالتمسك بالسلام كخيار استراتيجي في القمة العربية الأخيرة التي عُقدت في تونس في ٣١ آذار/ مارس. وعبرت عن عزمها على إعادة إطلاق مفاوضات جادة بهدف تحقيق حل الدولتين كشرط أساسي للتوصل إلى السلام العادل والشامل والمستدام الذي يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ولذلك، سنسلط الضوء اليوم في هذه المداخلة على بعض العراقيل والمعوقات التي تقوض أي اتفاق أو مبادرة سلام.

ختاماً، لا يمكن التحدث عن السلام الذي لا يُبنى ويتقيد بالأحكام والقوانين الدولية. ونشير في هذا الخصوص إلى ما خلصت إليه القمة العربية - الأوروبية الأولى التي عُقدت في شرم الشيخ مؤخراً، والتي أكد من خلالها القادة العرب والأوروبيون على المواقف المشتركة من عملية السلام في الشرق الأوسط، بما فيها المتعلقة بوضع مدينة القدس وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والالتزام بالتوصل إلى حل الدولتين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واصفين ذلك بأنه السبيل الواقعي الوحيد لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، والذي يشمل القدس الشرقية، والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين عبر مفاوضات مباشرة بين الأطراف تتناول كافة قضايا الحل النهائي.

**السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أستهل حديثي بالترحيب بحضوركم هنا، سيدي الرئيسة، وبحقيقة أن وزيرة خارجية إندونيسيا تترأس جلستنا، وهو ما يعبر عن أهمية الموضوع الذي نناقشه اليوم. وأتوجه بالشكر للمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الحافلة بالمعلومات والدقيقة جداً، كعهده دائماً. كما أشكر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد بيير كرينبول، الذي نرحب بشدة بمشاركته اليوم. كما أود أن أثنى على التزام السيد كرينبول وعلى عمل الأونروا في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وإسهامها في استقرار المنطقة. وأود أن أرحب كذلك بمشاركة الممثل الخاص لرئيس الولايات المتحدة، جيسون غرينبلات، في عملنا.

أود أن أتطرق أولاً إلى الحالة في غزة، حيث تثير المعادلة الإنسانية والسياسية والأمنية هناك بالغ القلق. ففي وقت سابق من هذا الشهر، شهد قطاع غزة مرة أخرى اندلاع موجة من أعمال العنف الأمر الذي يهدد بإشعال فتيل نزاع جديد، على غرار النزاعات الثلاثة التي شهدتها القطاع على مدار العقد الماضي.

أكدت تضامنها الكامل مع دولة فلسطين وعدم قبولها لأي ضغوط سياسية أو مالية بهدف فرض حلول غير عادلة للقضية الفلسطينية لا تتسجم مع المرجعيات الدولية الرئيسية. ونشير هنا بالتحديد إلى التحديات المالية التي تتعرض لها الأونروا، كما سمعنا للتو من السيد كرينبول. وهنا، نشيد بما تقوم به وكالة الأونروا وبالخدمات القيمة التي تقدمها لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين حيث يؤثر نقص الخدمات على الملايين من الأطفال اللاجئين وعلى جودة حياتهم ومستقبلهم ولا يساهم إلا في زعزعة الاستقرار في المنطقة. ونرفض محاولات إنهاء أو تقليص دور وولاية الوكالة من خلال الحملات الإسرائيلية ضدها. ونؤكد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات الوكالة، ويسرنا أن تكون دولة الكويت في قائمة أهم شركاء الأونروا حيث بلغت قيمة التبرعات الطوعية خلال الأربع سنوات الأخيرة فقط ١١٣ مليون دولار. ونجدد الالتزام باستمرار دعم الوكالة في تقديم خدماتها لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس، غزة والضفة الغربية ولبنان وسورية والأردن.

رابعاً، لا يمكن التحدث عن السلام الذي لا يستند إلى أحكام القانون الدولي ولا يحتكم لقرارات مجلس الأمن، باعتبار أن ذلك يعني ضمناً الاعتراف بقانونية الانتهاكات الإسرائيلية للقرارات والاتفاقات والأعراف الدولية لأن الوضع الحالي والوقائع على الأرض، كما هي الآن، ليست سوى نتائج ناجمة عن السياسات والقرارات غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي بموجب القوانين الدولية تُعتبر جميعها لاغية وباطلة. ونذكر هنا بأن أي مساعٍ تقوم بمكافأة هذه الانتهاكات والجرائم بدلاً من مساءلة الدولة التي ارتكبتها، ستقوض وتزعزع القواعد والقيم التي أنشئت على أساسها منظمة الأمم المتحدة، والتي قام هذا المجلس عبر العقود في السنوات الماضية بالدفاع عنها والمطالبة بتنفيذها.

الخدمات ليست مضمونة بعد فصل الصيف، وستظهر مسألة إعادة فتح مدارس الأونروا في شهر آب/أغسطس. وستكون تعبئة كل منا حاسمة في الإعداد لمؤتمر المانحين، المقرر عقده في أواخر شهر حزيران/يونيه في نيويورك. وقد ضاعفت فرنسا من جانبها مساهمتها في الأونروا في عام ٢٠١٩.

إن دعمنا للأونروا سيتطلب تعبئة سياسية لتجديد الجمعية العامة للولاية التي مدتها ثلاث سنوات في الخريف. وإلى أن يتم إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي ودائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق سلام، ستظل ولاية الأونروا ضرورية، ليس فقط للاجئين أنفسهم ومستقبلهم واستقرار المنطقة، ولكن أيضًا بالنسبة للمجتمع الدولي. ولا يمكننا بشكل جماعي التخلي عن مخيمات اللاجئين، وإلا فإننا قد نحولها إلى مجتمعات تجنيد مثالية للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة.

إن الحالة في غزة، التي بدأت بها بياني، لا يمكن فصلها عن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ككل أو عن منظور الدولتين. ولن تكون هناك دولة فلسطينية قابلة للحياة بدون غزة، ولا سلام دائم وعادل بدون دولة فلسطينية. ولكن على الأرض وفي عقول الناس، فإن تسارع النشاط الاستيطاني يقوض أسس حل الدولتين. ونحن نقرب اليوم أكثر فأكثر من نقطة اللاعودة. وبالإضافة إلى الوقائع، أدت التطورات القانونية إلى التطبيق التدريجي للقانون الإسرائيلي على سكان مستوطنات الضفة الغربية. وهذه الحالة لا تتوافق مع تطلعات الفلسطينيين أو الإسرائيليين، وقد نشأت في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات المجلس.

وكما نرى، فإن المسألة التي نواجهها بشكل جماعي مسألة ملحة وسياسية في الأساس. ونخطط علما بعقد حلقة عمل اقتصادية في المنامة يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه بمبادرة من الولايات المتحدة والبحرين. إن فرنسا على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود، بما في ذلك الجهود ذات الطابع الاقتصادي،

وقد أدانت فرنسا، التي لن تسامو أبدا بشأن أمن إسرائيل، بأشد العبارات إطلاق صواريخ من قطاع غزة على مناطق سكنية داخل الأراضي الإسرائيلية يومي ٤ و ٥ أيار/مايو.

أسفرت عمليات إطلاق النار تلك، والاشتباكات التي تلتها عن سقوط ضحايا مدنيين من جديد من الجانبين. وتعتبر التطورات الحاصلة منذ عام ٢٠١٤ ذات خطورة غير مسبوقة. وللإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء الحق في العيش في سلام وكرامة وأمن.

لقد مكنت جهود مصر والمنسق الخاص للأمم المتحدة من التوصل إلى وقف لإطلاق النار، يجب تعزيزه واستدامته. إننا ندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في هذا الصدد. لكن لن يكون هناك استقرار دائم في غزة إلا في سياق تسوية تفاوضية، بما في ذلك العودة الكاملة للسلطة الفلسطينية، ورفع الحصار المصحوب بضمانات أمنية موثوقة لإسرائيل.

ونذكر أيضًا بأن استقرار قطاع غزة يتطلب تحسینًا فوريًا للحالة الإنسانية في المنطقة، وهو أمر يجب أن يسهم فيه جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، فإن إعلان إسرائيل توسيع منطقة الصيد خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي قطاع غزة، حيث ثلثا السكان من اللاجئين الفلسطينيين، فإن الفاعل الرئيسي في المجال الإنساني هي الأونروا. وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في غزة والمنطقة، يعتمد الحصول على التعليم والصحة، وبالنسبة لبعض الناس حتى المساعدات الغذائية، اعتمادًا كليًا على الأونروا.

وعدا البعد الإنساني، فإن كرامة اللاجئين الفلسطينيين وقدرتهم على بناء مستقبل معرضة للخطر. إنها أيضا مسألة استقرار وأمن منطقة تهزها أزمات، لا يمكننا أن نسمح بأن نضيف عليها عاملا آخر من عوامل الهشاشة. لذلك، يجب أن نستجيب لدعوة بيير كرينبول لنا للحفاظ على مستوى مشاركتنا المالية الجماعية هذا العام. إن قدرة الأونروا على الحفاظ على

ويجب ألا تمنع أي خطة سلام الحلول التي يتم التفاوض بشأنها بين الطرفين.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات التي تقوض بشكل متزايد آفاق حل الدولتين وتسهم في ترسيخ حقيقة الدولة الواحدة التي لا يمكن أن تصب في مصلحة أي طرف. ولا يمكنني إلا أن أكرر ما قاله زميلي الفرنسي للتو، فيما يتعلق بالتطورات الميدانية، حيث أننا نقترّب من نقطة اللاعودة.

إن آخر الإجراءات والقرارات الانفرادية، المتمثلة في القرار الإسرائيلي بحجب إيرادات الضرائب الفلسطينية جزئياً، ورفض أي تحويلات إيرادات ضريبية من قبل السلطة الفلسطينية، ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، واعتراف الولايات المتحدة بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان المحتل، قد أجمعت التوترات المتزايدة، وهي غير مفيدة في حالة هشّة بالفعل.

إننا نعيد تأكيد موقفنا من أن الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض أفق حل الدولتين. واستمرار إسرائيل في التوسع في النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية يشكل مصدر قلق كبير لنا. ويشمل ذلك الموافقات الأخيرة على بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات في الضفة الغربية.

إننا ندعو إسرائيل إلى إنهاء التوسع في بناء المستوطنات، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها. وتلك الإجراءات تعرض للخطر آفاق التوصل إلى اتفاق سلام على أساس حل الدولتين عن طريق إنشاء جيوب وعرقلة التنمية الفلسطينية ونشر الإحباط واليأس. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء التصريحات المتعلقة بضم محتتمل لأجزاء من الضفة الغربية. وفي حالة تحويل هذه البيانات إلى سياسة أو قانون حكومي، فإن ألمانيا ستعتبر ذلك بمثابة انتهاك واضح للقانون الدولي.

ما دامت تتماشى مع الأفق الذي حددناه سوية، أي إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة، وتوفير ظروف حقيقية للانتعاش الاقتصادي لفلسطين، وأكثر من ذلك، بناء اقتصاد إقليمي أقوى وأكثر تكاملاً.

ويجب ألا نتجنب الدخول في مفاوضات جادة لتنفيذ حل الدولتين، تعيش بموجبه الدولتان في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، والقدس عاصمة لهما. هذا ما يقوله القانون. وهذا هو الهدف الذي تسعى فرنسا إلى تحقيقه، كصديقة لإسرائيل والفلسطينيين، وعلى هذا الأساس سنقوم بتقييم المبادرات التي يمكن القيام بها.

**السيد هويسغن** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر على انضمامك إلينا في مجلس الأمن، سيدي الرئيسة. وأعتقد أن حضورك هنا يؤكد مرة أخرى التزام بلدك بالمسألة التي هي على المحك اليوم.

وتظل ألمانيا ثابتة في التزامها بأمن إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وقد أكدت الحكومة الألمانية مؤخرًا دعمها لإسرائيل في إعلان أصدرته بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة. ونحن ندين جميع الهجمات على إسرائيل بأشد العبارات الممكنة، بما في ذلك إطلاق الصواريخ مؤخراً من غزة، مما يعرض أمن إسرائيل وحياة المدنيين للخطر. ولن تصمت ألمانيا عندما يكون حق إسرائيل في الوجود موضع تساؤل أو مساومة.

واسمحوا لي أن أؤكد أنه، من وجهة نظرنا، لا يمكن إلا لحل الدولتين تلبية تطلعات الطرفين وتحقيق السلام والأمن بطريقة مستدامة. وتتحده الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في القول إن أي خطة مستقبلية ينبغي أن تراعي المعايير المنصوص عليها في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لكي يكتب لها النجاح. ونعتقد أن هذا ضروري لأمن إسرائيل. ولا غنى عن التفاوض من أجل التوصل إلى حل وضمن حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

ولم تتم الإجابة على السؤال المتمثل في من الذي سيوفر التعليم. وأخشى، كما قال زميلي ممثل فرنسا، أن حماس وغيرها هم من سيعلمون الأطفال. وبالتالي، فإننا نشعر بالامتنان الشديد أن الأونروا تقوم بما تقوم به في ظروف صعبة للغاية. وكما قال ممثلا الكويت وفرنسا أنفا، فإن ألمانيا فخورة بأن تكون من بين أكبر الجهات المانحة في رعاية ذلك العمل الهام. وفي ذلك الصدد، لدي سؤال للسيد كرينبول. ذكر السيد غرينبلات أن المفوض العام رتب لعقد مؤتمر المانحين في نفس تاريخ مؤتمر البحرين. وأود أن أطلب من السيد كرينبول أن يتكرم بتوضيح ذلك.

وفيما يتعلق بحالة السلطة الفلسطينية، فإننا نتطلع إلى العمل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة. وعلى الرغم من أن عملية المصالحة بين الفلسطينيين لا تزال في طريق مسدود، هناك حاجة ملحة لإحراز تقدم من أجل بناء مؤسسات فلسطينية قوية وشاملة للجميع. ويشمل ذلك تحديد الشرعية الديمقراطية عن طريق الإعداد جيدا لإجراء الانتخابات، التي تأخرت. ومن المهم أيضا أن تظل السلطة الفلسطينية تتمتع بالاستقرار المالي وأن تكون قادرة على أداء مهامها. فذلك أمر هام من أجل تقديم الرعاية الصحية والتعليم والأمن لملايين الفلسطينيين، وهو ما نعتقد أنه يصب في مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

ولا بد من تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أشرت إليه من قبل، تنفيذا تاما، ليس فقط فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية، بل كذلك فيما يتعلق بالعنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والتحريض والأعمال الاستفزازية والتصريحات المؤججة للمشاعر. ونرحب بأن تقرير الأمين العام (S/2019/251) يركز كذلك على تلك العقبات التي تحول دون تحقيق السلام. ونحث بقوة جميع الأطراف على التخفيف من التوترات وممارسة ضبط النفس والامتناع عن الخطاب والأعمال الاستفزازية.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية في غزة.

ويجب أن تكون الاحتجاجات في غزة سلمية، ويجب احترام حقوق المتظاهرين في التعبير عن آرائهم بحرية وبطريقة سلمية. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يستخدم الحق في الاحتجاج السلمي كذريعة للتحريض أو أن يستغل من أجل ارتكاب أعمال عنف. وفي ذلك السياق، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام القوة المفرطة.

ولأننا نتطلع إلى الإحاطة الرائعة التي قدمها المفوض العام كرينبول. إذ أننا نشعر بقلق بالغ إزاء ما تعين عليه تقديم تقرير به إلى المجلس بشأن التحديات الراهنة التي تواجه مهمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). نعتقد أن الأونروا تظل عاملا لا غنى عنه لتقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية، لا في الأرض الفلسطينية فحسب، بل وفي الأردن ولبنان وسورية كذلك. وما ذكر بشأن القدس الشرقية أمر يبعث على القلق. ونود أن نثني على الجهود التي تبذلها الأونروا من أجل التغلب على الأزمة المالية الأخيرة علاوة على عملها الهائل في ضوء تلك الأزمة.

وتظل الأونروا، في مواصلتها تقديم الخدمات التي تشمل التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنى التحتية للمخيمات والتحسينات والتمويل البالغ الصغر، حيوية في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. وما زلنا ندعم ولاية الأونروا بقوة، ونشجع الآخرين على مواصلة إبداء دعمهم السياسي والمالي لعمل الوكالة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب مرة أخرى، كما فعلت من قبل، عن أننا نأسف أشد الأسف أن الولايات المتحدة، التي كانت جهة مانحة ثابتة للأونروا، لم تعد تسهم.

والسؤال الذي طرحته على وفد الولايات المتحدة هو، من في اعتقاده سيعلم أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ طالب في قطاع غزة، لم يعودوا يتلقون تعليما في مدارس الأونروا حيث لا يتوفر تمويل؟

نحو التوصل إلى اتفاق طويل الأجل. فمن شأن دوامة العنف اليائسة هذه أن تؤدي إلى تقويض الحالة الإنسانية في غزة، علاوة على بث الخوف وسط السكان الإسرائيليين والفلسطينيين والإضرار بأفاق السلام. وتشكل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في ظل هذه الخلفية، عنصراً إنسانياً وعامل استقراراً ضرورياً في المنطقة، حيث تقدم خدمات حيوية للملايين من اللاجئين الفلسطينيين.

وتظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم الأونروا واللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وسنبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على استمرارية الخدمات الأساسية في الوقت الراهن. فقد ضاعفت المملكة المتحدة تقريباً من تبرعاتها للأونروا في العام الماضي، وستوفر المملكة المتحدة للوكالة ما يصل إلى ١٠٠ مليون دولار، خلال السنتين القادمتين. وكذلك ندرك الحاجة إلى إصلاح الأونروا من أجل كفاءة استدامتها. لقد اتخذت الأونروا تدابير مهمة لخفض التكاليف لمواجهة التخفيضات في الميزانية وتزايد الحاجة. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأونروا من أجل توسيع قاعدة جهاتها المانحة. ونشجع البلدان الأخرى على تقديم المزيد من التمويل وعلى مدفوعات يمكن التنبؤ بها.

ويظل يساور المملكة المتحدة قلق إزاء تأثير قرار إسرائيل الاحتفاظ بالإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية. سيكون لقرار إسرائيل عواقب وخيمة على الاستقرار والأمن. فهو يؤثر على الفلسطينيين العاديين ويخاطر بمفاقمة الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية أصلاً في غزة. ويظل يساور المملكة المتحدة القلق إزاء جوانب النظام الفلسطيني لتقدم مدفوعات للمحتجزين. إننا نشجع على إصلاح النظام ليكون قائماً على الاحتياج وشفافاً وميسراً. غير أن ذلك لا يشكل مبرراً للاحتفاظ بالإيرادات الضريبية المتفق عليها.

وفي الختام، أود أن أشاطر الأمين العام قلقه في تقريره إزاء ضعف توافق الآراء الدولي للتوصل إلى أعمال حل قائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض، استناداً إلى المبادئ المتفق عليها دولياً. فهناك ضرورة إلى بذل جهود مشتركة ترمي إلى استعادة منظور سياسي لاستئناف عملية السلام. ونحن نؤيد أي محاولة لاستئناف محادثات ومفاوضات مباشرة مجدية بين الطرفين، بهدف إقامة سلام دائم، استناداً إلى المعايير المتفق عليها دولياً. وفي الوقت نفسه، يجب علينا التصدي بشكل جماعي للتطورات السلبية على الأرض التي تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، استناداً إلى المعايير المتفق عليها دولياً.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بكم مرة أخرى في مجلس الأمن، سيدي الرئيسة. وكذلك أشكر المنسق الخاص ملاديونوف والمفوض العام كرينبول على إحاطتهما.

لقد شهدنا، منذ الجلسة الشهرية السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8517)، أسوأ أعمال العنف في غزة منذ عام ٢٠١٤. وكانت المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد الذي قتل خلاله مدنيين إسرائيليين وفلسطينيين على السواء. إننا ندين إدانة قاطعة كل إطلاق للصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل، ونحن واضعون في أنه يجب أن يتوقف. إن قرار حماس باختيار العنف ورفض مبادئ المجموعة الرباعية، في نهاية المطاف، هو الذي يكمن في قلب المأساة في غزة. وإن دعم المملكة المتحدة لحق إسرائيل في الدفاع عن النفس لا لبس فيه، ولكننا واضعون بنفس القدر أن إجراءات إسرائيل يجب أن تكون متناسبة مع تجنب الإصابات في صفوف المدنيين.

ونرحب بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الأمم المتحدة ومصر وندعم جهودهما للمحافظة على الهدوء. ونحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس، وإحراز تقدم

الإعلامية الشاملة، وإن كانت مرة أخرى تبعث على الجزع. كما أود أن أشكر المفوض العام كرينبول على أفكاره القيمة عن حالة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إننا نعيش الآن في وقت تتعرض فيه للتحديات على ما يبدو المبادئ الأساسية ذاتها التي تقع في صميم عملية أو سلو. فأساس حل الدولتين، الذي يبقى جوهر المعايير المتفق عليها دوليان يتأثر بالحقائق على أرض الواقع. وينبغي لنا أن نستعيد أفقا سياسيا لاستئناف عملية السلام. ونعتقد أنه لا يمكن إيجاد حل لجميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس، إلا من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض.

ويتعين علينا أيضا أن نكون صرحاء مع أنفسنا - فعلى المسار السياسي، ينبغي أن نقر بأن العملية حاليا معطلة بالكامل تقريبا، حتى لو أخذنا في الاعتبار جميع جهود الوساطة المصرية الجديدة بالثناء.

وفيما يتعلق بالمسار الأمني، فقد شهدنا، للأسف، قبل أسبوعين عواقب إحدى أكبر عمليات التصعيد في غزة منذ عام ٢٠١٤. وتدين بولندا بشدة الهجمات الصاروخية انطلاقا من قطاع غزة التي تستهدف إسرائيل، وما زالت ملتزمة بدعم مصالحها الأمنية المشروعة. وأعمال التحريض على العنف التي تقوم بها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، فضلا عن استغلال الاحتجاجات من أجل أهدافها السياسية، يجب أن تتوقف. وفي الوقت نفسه، ينبغي لإسرائيل أن توازن استخدامها للقوة وألا تستخدم سوى الوسائل المتناسبة لحماية حدودها. وندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس والمشاركة على نحو بناء في الجهود الرامية إلى كسر حلقة العنف المفرغة في غزة ومحيطها.

فازدياد أعمال العنف مؤخرا يمهّد السبيل لتزايد الإحباط لدى المواطنين، مما يؤدي إلى نمو التطرف. كما أنه يقترن بالحالة

فاستقرار السلطة الفلسطينية من مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. تلك هي أموال السلطة الفلسطينية. إننا نشجع إسرائيل على إعادة النظر في هذا القرار، أو إيجاد سبل أخرى للتصدي للمخاطر، مع التقيد بجميع الاتفاقات الموقعة. وبالنظر إلى أن خطر الانهيار المالي حقيقي جدا، فإننا نحث السلطة الفلسطينية كذلك على قبول الإيرادات الضريبية المتبقية. ونرحب بالدعوات التي وجهت في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني من أجل تعزيز الحوار بين الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية لمعالجة الأزمة المالية الراهنة، فضلا عن العروض المقدمة لمساعدة الأطراف في معالجة المسائل المالية المتعلقة بصورة ملائمة وعاجلة.

ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن محادثات السلام بين الطرفين المفضية إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل متفق عليه للأراضي، والقدس كعاصمة مشتركة وتسوية عادلة ومنصفة ومتفق عليها وواقعية للاجئين، هي السبيل لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وتوفير الأمن والعدالة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين والحفاظ على هوية إسرائيل اليهودية والديمقراطية.

وأشكر ممثل الولايات المتحدة على تعليقاته، بما في ذلك الاجتماع المقترح في البحرين. ونتطلع إلى دراسة مقترح الإدارة الأمريكية باتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني عملي يعالج الشواغل المشروعة لكلا الطرفين.

يجب أن تتم عملية السلام في جو خال من العنف ليكون أمامها أفضل فرص للنجاح. وندعو جميع الأطراف إلى العمل معا من أجل الحفاظ على الهدوء.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** بادئ

ذي بدء، أود أن أرحب بكم ترحيبا حارا، سيدتي الرئيسة، في المجلس. كما أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته

بتأمين تمويل إضافي لميزانية الأونروا في عام ٢٠١٨. ومن الأهمية بمكان مواصلة هذه الجهود أيضا في هذا العام، لأن الأونروا تظل عنصرا أساسيا للاستقرار والأمن في المنطقة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من دواعي سروري أن أراكم، سيدتي الرئيسة، في المجلس. ونشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد بيير كرينبول، على تقريريهما الزاخرين بالمعلومات.

بعد أسبوعين من الآن تحديدا، أي في ٤ حزيران/يونيه، ستمضي ٥٢ عاما على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا الموعد معلم هام في النزاع في الشرق الأوسط وله معنى رمزي حساس بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين والعرب عموما. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للسوريين، يمثل فقدان الجولان، الذي، رغم كل شيء، يظل أرضا سورية محتلة. ومن المؤسف أن ذلك اليوم لم يكن هو الموعد المأساوي الأخير في الجدول الزمني في الشرق الأوسط. فقد تبعته أيام أخرى.

فنتيجة للعديد من الأسباب الداخلية والتدخلات الخارجية السافرة في المنطقة، نشأت عدة بؤر من الأزمات، لا سيما في اليمن وليبيا وسورية والعراق. وعلى الرغم من أن الحالة في جمهورية العراق تعود إلى طبيعتها بصورة مطردة، وتحقيق الاستقرار في معظم أراضي الجمهورية العربية السورية، فإن تسوية النزاعين في اليمن وليبيا لا تزال تتطلب قدرا كبيرا من الجهد من جانب المجتمع الدولي.

وفي الآونة الأخيرة، ظهرت توترات جديدة بشأن إيران. وقد تكون لهذا التصعيد المصطنع للتوترات آثار سلبية شديدة على كامل الشرق الأوسط والشرق الأدنى وخارجهما. ويجب تخفيف التوتر على وجه الاستعجال والبحث عن حلول تفاوضية

الإنسانية البالغة الصعوبة في الميدان، ولا سيما في غزة، حيث لا تزال الاحتياجات الأساسية غير ملباة والكثير من الناس يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية. وهذا الأمر يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تصعيد التوترات الاجتماعية التي قد تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. ونرى أن الحالة الراهنة التي تحرم سكان غزة من الأمل والآفاق الحقيقية تهيئ بيئة مؤاتية للخطاب المؤجج الذي يمكن أن يؤدي مجددا إلى العنف والتطرف، لا سيما في أوساط الشباب.

وإذ أتناول قضية الأجيال المقبلة، أود أن أؤكد على العجز المالي الشديد الذي تعانيه الأونروا. لقد عملت الأونروا طيلة ٧٠ سنة تقريبا لضمان الحصول على التعليم الجيد، وهو حق من حقوق الإنسان الأساسية لمساعدة كل طفل على تحقيق إمكاناته الكاملة. وفي هذا السياق، فإن الأزمة المالية غير المسبوقة عام ٢٠١٨ أجبرت الوكالة على اتخاذ بعض التدابير البالغة الصعوبة، تسببت في بعض الأحيان لموظفيها في عواقب شخصية مأساوية.

كما ذكر الكثيرون بالفعل في هذه القاعة، فإن الخدمات التعليمية والإنسانية، بما في ذلك الرعاية الطبية، التي تقدمها الأونروا، تكتسي أهمية بالغة للشبان الفلسطينيين ومعلميهم، فضلا عن موظفي الوكالة. فالأونروا تدير واحدا من أكبر النظم المدرسية في الشرق الأوسط، بتدريس نصف مليون طفل تقريبا في أكثر من ٧٠٠ مدرسة. ولا يزال التعليم هو مفتاح التنمية البشرية المستدامة، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم الوكالة في مساعيها في هذا الشأن، لا سيما وأن الأونروا في كثير من الأحيان هي الكيان الوحيد الذي يتيح الناس أي منظور إيجابي.

وفي هذا الصدد، أشيد بالتعبئة الاستثنائية للجهات المانحة والشركاء الآخرين، وبدعم الأمين العام والعديد من القادة والوزراء وكبار المسؤولين الآخرين من جميع أنحاء العالم، مما سمح

الفلسطينية. وينبغي للفلسطينيين والإسرائيليين الامتناع عن الخطاب العدواني والاستفزازي ونبذ العنف. وينبغي أن نقوم معا بإنهاء الهجمات الإرهابية. ولا يزال من الضروري استعادة الوحدة في صفوف الفلسطينيين. وينبغي مساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين على اتخاذ الخطوات الأولى لتنفيذ هذه التوصيات. فذلك سيفتح آفاق التوصل إلى تسوية فلسطينية - إسرائيلية شاملة وعادلة ودائمة.

وينبغي أن يؤدي ذلك إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء ومتصلة الأراضي، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها، والقدس الشرقية عاصمة لها، وبالطبع ستكون القدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل.

ولا نرى بديلاً لصيغة الدولتين. ونعتقد أن هذه هي الطريقة الواقعية الوحيدة لإنهاء المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية وتسوية مطالبهما المتبادلة. أما المفاهيم الأخرى فهي مضللة فحسب وتجعل من الصعب استئناف العملية السياسية. ولا نعتقد أن الفلسطينيين سيتخلون عن تطلعاتهم المشروعة في إقامة دولتهم، مهما كانت الوعود التي تعرض عليهم في المقابل. وفرض حل جاهز على الطرفين غير مجدٍ. ونعتقد أنه أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى اتخاذ تدابير عملية لمساعدة عملية السلام على الخروج من مأزقها الخطير. وروسيا ستواصل جهودها على المستوى الثنائي وبأشكال أخرى لاستئناف الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. واقترحنا عقد اجتماع بين محمود عباس وبنيامين نتنياهو في موسكو لا يزال مطروحاً.

وما دامت قضية فلسطين لا تزال دون حل، نعتقد أنه من المهم مواصلة تقديم الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية، لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إن أنشطة الوكالة لها بعد سياسي، فضلاً عن

للخلافات القائمة. والمواجهة يجب أن يجل محلها الحوار. ونذكر بالولاية ذات الصلة المسندة للأمين العام وفقاً للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧).

ومن الضروري الإقرار بالترابط بين كل ما يحدث في المنطقة. وهذا ليس مفاجئاً، لأن للمنطقة تاريخاً مشتركاً من حيث التنمية وحيوا حضارياً مشتركاً. وتشجيع وتعزيز علاقات الصداقة والمنفعة المتبادلة الوثيقة بين دول المنطقة سيساعد على تحسين الحالة العامة هناك. واستناداً إلى هذا المنطق، فإن تسوية أحد النزاعات سيكون لها أثر إيجابي على عمليات المصالحة في بؤر الأزمات الأخرى.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري مضاعفة الجهود المبذولة على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي لعملية السلام في الشرق الأوسط. فالتوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية سيكون أساسياً لتحسين الحالة في جميع أنحاء المنطقة. وإذا استمر النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، فعلى النقيض من ذلك، سيظل يسمم الأجواء الدولية العامة، وسيؤثر سلباً على الجهود الرامية إلى حل الأزمات الإقليمية الأخرى، وسيغذي الإرهاب. وفي الوقت نفسه، لا حاجة إلى البدء من نقطة الصفر. فهناك معايير متفق عليها دولياً، بما في ذلك قرارات المجلس، ومبادئ مدريد - بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام - ومبادرة السلام العربية. وقد يقول البعض إن هذا الأساس لم يحل القضية الفلسطينية، وهو بالتالي غير مجدٍ. بيد أن المشكلة لا تتعلق بالأساس، لأن تفاصيلها النهائية يجب على أي حال أن يناقشها الفلسطينيون والإسرائيليون في المفاوضات المباشرة. إن المشكلة تتعلق بالعوامل التي تحول دون استئناف عملية التفاوض. وتلك العوامل يمكن إزالتها من خلال تنفيذ التوصيات المشار إليها في تقرير عام ٢٠١٦ للمجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين.

أولاً وقبل كل شيء، يجب إنهاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية لنهر الأردن وسياسة هدم الممتلكات

مرة أخرى، فإن هذه المسألة لا تجلب سوى الاتهامات والاتهامات المضادة، دونما حلول. ونكرر إدانتنا الشديدة للهجمات التي وقعت في بداية هذا الشهر والتي أطلقت خلالها صواريخ من غزة على إسرائيل، وما نتج عنها من أعمال انتقامية أسفرت عن خسائر مأساوية في أرواح الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، مما أدى مرة أخرى إلى تصعيد خطير للتوترات والنأي بنا عن التفاهات التي تم التوصل إليها مؤخرا بين الطرفين. ونثني على جهود الوساطة والتعاون التي تبذلها بلدان مثل مصر لتخفيف حدة التوترات في أسرع وقت ممكن والحيلولة دون حدوث مزيد من الخسائر في الأرواح، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تساعد من خلال مبادرات التنمية البشرية والمساعدة الإنسانية على تخفيف معاناة سكان غزة، الذين ما زالوا يعانون من أزمة إنسانية وأمنية حادة. ولذلك، نحث البلدان الصديقة على مواصلة دعم تلك الجهود والمبادرات.

وما زلنا متفائلين بما حدث مؤخرا من تشكيل الحكومة الفلسطينية وبدء مرحلة جديدة للحكومة في إسرائيل، ونأمل أن يتمكنوا من جلب زخم متجدد للسعي إلى حل نهائي للنزاع يمكن أن يحقق السلام الذي طال انتظاره، بالنظر إلى أننا نشهد زيادة مستمرة في التوترات بين الطرفين نتيجة للعنف الواسع النطاق الذي يكون فيه المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، هم الأكثر تضررا؛ والأنواع المختلفة من الاستفزازات والخطاب المؤجج للمشاعر؛ وتعثر المصالحة الداخلية؛ والإجراءات التي تتعارض مع القانون والنظام الدوليين وتنتهكهما.

لقد أجرينا مناقشة مهمة في جلستنا السابقة، في نهاية نيسان/أبريل (انظر S/PV.8517)، بشأن البعد البيئي لعملية السلام والوضع غير المستقر في غزة والضفة الغربية الناجم عن النقص الشديد في المياه وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

البعد الإنساني، وهي ذات تأثير مهم على الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط. وقد قدمنا آخر مساهمة مالية لميزانية الأونروا لعام ٢٠١٩ قبل يومين.

إن إسرائيل وفلسطين لهما أهمية دينية كبرى بالنسبة لمئات الآلاف من المؤمنين بالديانات التوحيدية. وإقامة سلام دائم في تلك الأراضي في أقرب وقت ممكن من مصلحة كل المسيحيين والمسلمين واليهود. مع ذلك، فإن عدم استقرار الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألحق ضررا بالغا بالمسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية والعرقية في المنطقة. فالمتطرفون يستغلون العوامل العرقية والدينية لإثارة الفتنة وتوسيع صفوفهم. ومن المهم اتخاذ تدابير عاجلة لنشر ثقافة السلام بين الجماعات الدينية والعرقية، مما سيساعد على منع وقوع اضطرابات جديدة على أساس الانتماء العرقي أو الديني. وتجربة روسيا في التعايش بين الأعراق والأديان فريدة من نوعها. وعلى هذا الأساس، نؤيد اقتراح الاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم مؤتمر عالمي للحوار بين الأديان والأعراق، بالتعاون مع الأمم المتحدة، يشارك فيه رؤساء الدول والحكومات والبرلمانيون وممثلو الأديان في العالم. ونحن على استعداد لاستضافة هذا المؤتمر في روسيا في عام ٢٠٢٢.

وندعو إلى تكثيف العمل المشترك بشأن الشرق الأوسط ككل، بما في ذلك في مجلس الأمن. ونعتقد أن إيفاد بعثات إلى مناطق النزاع يمكن أن يعزز وحدة المجلس. وروسيا مستعدة للعمل على كل هذه الجوانب وغيرها مع الشركاء المهتمين، على أساس منفتح ونزيه، دون تهديدات أو ضغوط سلبية.

**السيد سينغر ويزينغر** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري رؤيتكم في المجلس مرة أخرى، سيدتي، وترؤسكم أعماله. ونشكر السيد ملادينوف والسيد كرينبول على المعلومات المستكملة التي قدمها اليوم، وعلى التزامهما وعملهما الحيوي. ونرحب أيضا بالسيد غرينبلات.

لا تزال الأوضاع الأمنية والإنسانية في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة مصدر قلق بالغ لوفد بلدي. إن تصاعد العنف في غزة لم يؤد سوى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المزرية بالفعل، والمستمرة منذ سنوات. ولا يمكن إنكار أن الوضع الخطير في غزة هو نتيجة مباشرة للحصار والاحتلال الإسرائيلي غير القانونيين للمنطقة. وقد حطم ذلك أي احتمالات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية للميوني فلسطيني المحاصرين في ما يسمى بالسجن المفتوح. وفي هذا الصدد، تكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي غير القانوني، الذي لا يزال يسبب معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية لا حصر لها للشعب الفلسطيني.

ونود أن ننوه بجهود جميع الأطراف، وخاصة مصر والأمم المتحدة، من خلال مكتب المنسق الخاص، في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة في وقت سابق من هذا الشهر. ويؤكد وفد بلدي مجدداً أن العنف بجميع أشكاله ومن جميع الأوساط غير مقبول، ويدعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار للحيلولة دون مزيد من تصاعد العنف في غزة.

وقد ترتبت عن الأثر التراكمي للأعمال الانفرادية عواقب مدمرة على حياة جميع المقيمين الأرض الفلسطينية المحتلة، ووضع مزيد من العوائق أمام التطلعات الطويلة الأمد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس المعايير الراسخة.

ومن أبرز تلك الأفعال استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة في انتهاك مباشر لقرار مجلس الأمن. فالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) واضح في النص على عدم شرعية أي مستوطنات تقام على الأرض المحتلة وأنها تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. ويقوض ذلك العجز الواضح عن التصدي لتلك الانتهاكات الصارخة المستمرة مصداقية المجلس. ويكرر وفد بلدي مرة أخرى دعوته إلى التنفيذ الكامل لجميع

في المنطقة، بما في ذلك زيادة تعرضها لانعدام الأمن الغذائي. ولذلك، يجب أن نعترف بالطابع العابر للحدود للمياه كعنصر مهم في مفاوضات السلام. إننا نشعر بالقلق أيضاً إزاء الوضع المالي الصعب للحكومة الفلسطينية، الذي ازداد سوءاً بسبب الاحتجاز القسري للإيرادات الضريبية وانخفاض المساعدات الدولية، مما أدى إلى خسارة كبيرة في الدخل وأجبرها على اتخاذ تدابير تقشفية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع.

وما زلنا نشعر بالفزع إزاء استمرار توسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع اقتراح بناء الآلاف من الوحدات أو الموافقة عليها أو تقديم العطاءات بشأنها والإجراءات المتخذة لإضفاء الصفة القانونية على عدد من الجيوب والمنازل، وكل ذلك في ظل الضم المحتمل. كما ندين بشدة الاستخدام المفرط للقوة وأي أعمال عنف وتخويف ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ونكرر إدانتنا لإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون والأجهزة الحارقة بشكل عشوائي.

وأخيراً، نحث على تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن هذا النزاع، استناداً إلى التسوية السلمية للنزاعات والقانون الدولي وتعددية الأطراف، مع الإقرار بأهمية دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً، على أساس حل تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

**السيدة موغاشوا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):**

أود أن أرحب بكم في المجلس، سيديتي الرئيسة. ويسعدنا أنكم تترأسون مداواتنا اليوم. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين، والسيد بيير كرينبول على إحاطته الإعلامية عن حالة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتعرب كوت ديفوار عن قلقها إزاء الجمود في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، الذي تبدو عواقبه في تفشي أعمال العنف المتفرقة والحالة الإنسانية الكارثية في غزة والضفة الغربية. ويلاحظ بلدي مع الأسف، أعمال العنف الأخيرة التي وقعت مؤخرا في قطاع غزة والبلدات الحدودية، وأدت إلى مقتل ٢٧ شخصا وإصابة آخرين، بمن في ذلك الكثير من المدنيين. ونود أن نغتتم هذه الفرصة لتأكيد دعوتنا مجددا أصحاب المصلحة إلى ممارسة ضبط النفس واستئناف الحوار. وندعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية من شأنها أن تقوض جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي.

وتود كوت ديفوار أن تؤكد مجددا التزامها بأمن دولة إسرائيل وحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ونؤكد مرة أخرى دعمنا القوي للحل القائم على دولتين تتعايشان بسلام في حدود ما قبل ١٩٦٧.

ولا تزال الحالتان الأمنية والإنسانية الراهنتان ترتبطان ارتباطا وثيقا بالتسوية السياسية للأزمة. وبالتالي، تحث كوت ديفوار الطرفين المتحاربين إلى مواصلة محادثات السلام، وتدعو المجلس إلى دعم جميع مبادرات الوساطة بهدف التوصل إلى المصالحة بين فتح وحماس لتمكين السلطة الفلسطينية من استعادة جميع صلاحياتها في الأراضي الفلسطينية.

ويساور المجلس القلق إزاء الضعف الهيكلي الذي يؤثر سلبا على الأراضي الفلسطينية، ولا سيما معدل البطالة الذي يقدر بنسبة ٥٣ في المائة والانخفاض الشديد في توفير المسكن اللائق والمدارس والمستشفيات، علاوة على استمرار النقص في الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل مياه الشرب والكهرباء.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية الراهنة في الأراضي الفلسطينية، تكرر كوت ديفوار دعوتها إلى تقارب الآراء في إطار المجلس، وتدعو إلى العمل على تعبئة المساعدة اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين. ويحث وفد بلدي

قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، لا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وكما سمعنا من المفوض العام للأونروا، المكلفة من قبل الأمم المتحدة بمهمة مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة، فإن الوكالة تعاني من صعوبات هائلة في تنفيذ ولايتها بسبب نقص التمويل. وهذا بدوره يؤثر سلبا على حياة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وختاما، يجب القول بصورة قاطعة بأنه يجب ألا تسمح أي خطة مقترحة للسلام بأن تتحول الدولة الفلسطينية إلى كيان لا يتمتع بالسيادة ووحدة الأراضي والبقاء الاقتصادي. ومن شأن ذلك أن يقوض بشدة جهود صنع السلام المبذولة في السابق، والتعجيل بزوال حل الدولتين، والقضاء على هدف تحقيق السلام الدائم للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

ومثلما ذكر كثيرون في المجلس اليوم وفي مناسبات أخرى عديدة، فإن الحل الوحيد الموثوق به للحالة في الشرق الأوسط هو الحل القائم على وجود دولتين في حدود عام ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة. ويجب بذل كل الجهود الممكنة لإقناع جميع الأطراف بالجلوس إلى طاولة المفاوضات لتمكينهم من التوصل إلى حل سلمي طويل الأجل. ويجب على المجلس أن يضطلع بدوره في دعم الطرفين في ذلك المسعى، وألا يتغاضى عن أي انتهاك لقراراته.

**السيد إيبو** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أرحب بكم بالنيابة عن وفد بلدي، سيدتي الرئيسة، وأعرب عن امتناننا لمشاركتم في هذا الاجتماع. ويهنئ وفد بلدي السيد نيكولاوي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد بيير كرينبول، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على إحاطتهما التفصيليتين بشأن آخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

النظر إلى التنوع العرقي والثقافي والديني في جميع المجتمعات بوصفه ميزة وليس تهديدا أبدا.

ونشير في ذلك الصدد، إلى الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ونرى على وجه الخصوص أن من الملح وضع حد لتزايد الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ونشير إلى أن هذه الممارسات تعتبر تحديا صريحا للقانون الدولي وقرارات المجلس المحددة ذات الصلة، ومن بينها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأنها تقوض احتمالات تحقيق حل الدولتين.

وتدين بيرو بشدة إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة التي تعرض حياة الأبرياء للخطر وتسبب في أضرار مادية، علاوة على جميع الأعمال الإرهابية المنسوبة إلى حماس وحركة الجهاد الإسلامي. ونؤكد في الوقت نفسه التزام إسرائيل، أثناء تصديها لهذه التهديدات، بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ التناسب في استخدام القوة والحيلة من آثارها المحتملة.

ونشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان غزة، حيث لا يزال الفقر والتهميش يهيئان تربة خصبة لتزايد العنف والإرهاب. ولذلك، نعتقد أن من الضروري مواصلة حشد دعم المجتمع الدولي لمواجهة الوضع المالي المعقد الذي ما تزال تعاني منه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لتفادي توقف أعمال المساعدة الهامة التي تضطلع بها بالنظر إلى الحجج الجديدة التي يثيرها دعاة التطرف.

ونرى أيضا أنه لا غنى عن مضاعفة الجهود الرامية إلى تعزيز عملية المصالحة بين الفلسطينيين، لأن في ذلك ما يمكن من التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية ويوفر الزخم اللازم لاستئناف الحوار مع إسرائيل.

أيضا الجهات المانحة في مجال العمل الإنساني إلى مواصلة الدعم الذي تقدمه للأونروا التي تضطلع بدور حاسم في مساعدة المحتاجين.

ويود بلدي أن يشير إلى أن عملية السلام لا تزال الإطار المناسب للسعي إلى حلول مقبولة لطرفي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، يحث وفد بلدي الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها بغية تيسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ اتفاقات السلام، ولا سيما اتفاقات أوسلو.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار مجددا دعمها للجهود الدؤوبة التي بذلها السيد نيكولاي ملادينوف، وتتمنى له كل التوفيق في تنفيذ ولايته.

وما زلنا مقتنعين بعدم وجود حل عسكري لمختلف الأزمات في الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين. وعليه، يؤكد بلدي مجددا أن تحقيق السلام والاستقرار في منطقة تتطلع شعوبها بحق إلى الرخاء والسعادة لن يكون ممكنا إلا عن طريق المحادثات الشاملة.

**السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نرحب بعقد هذه الجلسة، وبحضوركم هذا الصباح، سيدتي الوزيرة، وأنت تترأسين أعمال مجلس الأمن. ونود أن نشكر السيد نيكولاي ملادينوف والسيد بيير كرينبول على إحاطتهما التفصيليتين.

تلاحظ بيرو مع الشعور ببالغ القلق، تدهور الأوضاع السياسية والإنسانية الذي تتسم به قضية فلسطين. ويعدُّ إنهاء هذا الوضع الخطير مهمة رئيسية تقتضي الشعور بالإلحاح إزاءها. ويجب أن ينظر المجلس إلى مخاطر التصعيد في الشرق الأوسط بوصفها تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

وندعو من ذلك المنظور، كلا الطرفين إلى الامتناع عن خطاب الكراهية ومعاداة السامية والتمييز بجميع أشكاله. وينبغي

وأود أن أختتم بالإعراب عن دعمنا الكامل للسيد ملادينوف في جهوده المكثفة لمنع مزيد من التصعيد وتعزيز مناخ من التفاهم بين جميع الأطراف، بغية التوصل إلى الحل الوحيد القابل للتطبيق، وهو حل الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها بصورة متبادلة.

**السيد بيكستين دو بيتسويريفا** (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف والمفوض العام بيير كرينبول على إحاطتهما الإعلاميتين الثابقتين.

لقد كان التصعيد الأخير للعنف في غزة الأشد من نوعه في السنوات الأخيرة، حيث دفع الجانبين إلى حافة نزاع جديد. ويترب على هذا النوع من التصعيد تكلفة بشرية كبيرة، كما أنه يعرض أي آفاق للسلام للخطر. وندين بشدة إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومصر للحد من التوترات. وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس ونذكرها بالأهمية الحيوية لحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ التناسب والتمييز الواردان فيه.

إن الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في غزة مصدر قلق مستمر لنا. وحرية وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وتوفير إمكانية الحصول على الرعاية الطبية دون شروط أمر أساسي. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على الدور الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي نؤيد ولايتها وعملها تأييداً كاملاً.

فالأونروا تقوم بعمل رائع على الرغم من الحالة المالية الهشة وبيئة العمل الصعبة، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى الجهود الحثيثة والكفاءة المهنية لموظفيها. وتمكن الجهود التي تبذلها الوكالة في مجالات التعليم والصحة والحماية، على سبيل المثال لا الحصر، اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الإنسانية واحترام

كرامتهم. وبصراحة، لا أعتقد أن إغلاق المدارس في غزة هو أفضل طريقة لمكافحة نزعة التشدد والتطرف العنيف.

ويتطلب حلّ الأزمة في غزة تغييراً أساسياً، بما في ذلك رفع الحصار وفتح المعابر كلياً، مع أخذ شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة بعين الاعتبار. كما يتطلب الحل السياسي للأزمة أن تعود السيطرة الكاملة على الإقليم إلى السلطة الفلسطينية. ولذلك، ندعو جميع الأطراف الفلسطينية إلى المشاركة البناءة في محادثات مصالحة. وتصب الوحدة في مصلحة الشعب الفلسطيني وتحقيق السلم في المنطقة.

في شهر نيسان/أبريل وحده، تم هدم ٦٣ منزلاً وغيرها من المباني في القدس الشرقية، مما يجسّد تزايد الضغط باستمرار على السكان الفلسطينيين في المدينة. وتشكّل عمليات الهدم وما يعقبها من تشريد للسكان جزءاً لا يتجزأ من سياسة الاستعمار غير القانونية بموجب القانون الدولي والتي تشكل عقبة كأداء أمام السلام العادل والدائم. وتدين بلجيكا بقوة السياسة الاستعمارية والتدابير ذات الصلة بها وتطالب باحترام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فالسياسة الاستيطانية تُقوّض إمكانية تطبيق حل الدولتين، القاضي بوجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً. وهذا هو السبب في أن أي مبادرة ذات مصداقية لإحياء عملية السلام يجب أن تصحبها تدابير لوقف الاستعمار وعكس الاتجاه الحالي والسماح للفلسطينيين بالوصول الكامل والحر إلى مواردهم وحقوقهم.

إن سد الفجوة بين الطرفين مسألة ملحة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وليس هناك بديل عن حل الدولتين عن طريق التفاوض، استناداً إلى التعايش بين دولتين، مع كون مدينة القدس عاصمة للدولتين في المستقبل، وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً. وتلك المعايير يجب أن تكون الأساس لأي خطة سلام

والمنحة الحالية للنساء والأطفال وجميع الذين يعيشون في غزة على النحو الذي آلت إليه خلال العقد الماضي مثال واضح على كيفية تأثير التوتر بين الطرفين على السكان الفلسطينيين. وتشير تقارير موثوقة في الآونة الأخيرة إلى أن أكثر من نصف سكان غزة الذين هم في سن العمل عاطلون عن العمل وأن آفاق إيجادهم عملاً لا تزال ضئيلة. ولم يتم حتى الآن استعادة إمدادات منتظمة من الكهرباء والماء الصالح للشرب، في الوقت الذي لا تتوفر رعاية كافية في المستشفيات ولحقت أضرار بالمدارس.

وتؤثر الحالة الراهنة في غزة على القدرات الإنمائية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تواجه حالياً صعوبات في التمويل. ونحن ممتنون للأونروا التي لا تزال، على الرغم من الأزمة، تلي احتياجات جميع المستفيدين من معونتها الإنسانية. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى المجتمع الدولي لمواصلة تقديم التبرعات إلى الوكالة، التي تؤدي دوراً بالغ الأهمية في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في غزة وفي أجزاء أخرى من الشرق الأوسط.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن العنف هو سبب معاناة سكان غزة.

لذلك يحث وفد بلدي حماس وميليشياتها على الامتناع عن أي أعمال استفزازية ضد إسرائيل. كما نناشد الجيش الإسرائيلي أن يتحلّى بالالتزان في استجاباته، وأن يبذل كل ما في وسعه لتفادي معاناة المدنيين الأبرياء. بيد أن التوصل إلى تسوية سياسية أمر ضروري إذا أريد رفع الحصار المفروض على غزة، ويتطلب تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

والآن، بعد أن فقدنا الإسهامات القيمة - التي دامت لأكثر من عقدين من الزمن - للوجود الدولي المؤقت في الخليل، الذي عمل على منع نشوب النزاع وحماية الفلسطينيين هناك، يساورنا القلق إزاء مستقبل التعايش بين الإسرائيليين

شامل وعادل ودائم، تعالج شواغل إسرائيل الأمنية والتطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولة ديمقراطية ذات سيادة قادرة على البقاء. ويؤدي المجلس دوراً رئيسياً في المساعدة على تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار، مع كفالة الامتثال لقراراته السابقة والقانون الدولي. ومن هذا المنطلق، سنواصل معارضة أي مبادرة من جانب واحد تتعارض مع تلك القيم والمبادئ.

**السيد ندونغ مانغي (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):**

تصاعدت أعمال العنف في هذا الشهر بين ميليشيات حماس والجيش الإسرائيلي، مُخلفة الكثير من القتلى والجرحى وأضراراً مادية كبيرة. وتؤكد هذه الأحداث مرة أخرى أن غزة بؤرة ساخنة في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وتدين غينيا الاستوائية بشدة تلك الأحداث وتُعرب عن تعازيها للأسر المكبوتة.

نرحّب بمعالى وزيرة خارجية إندونيسيا مرة أخرى في المجلس اليوم. ونهنئ وفد بلديكم، سيديتي الرئيسة، على نجاحه في إدارة عملنا منذ أن بدأت رئاسة بلديكم.

ونشكر الفريق الذي يقوده السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية المفصلة. ونشكر أيضاً السيد بيير كرينبول على إسهامه القيم.

بالعودة إلى جلستنا الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تُعرب عن قلقها إزاء استمرار المساجلات العدائية التي تهيمن على النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي الطويل الأمد. ونعتقد أن تصعيد العنف لم يؤدِّ إلا إلى تفاقم العداء بين الطرفين، مما كان له تأثير سلبي للغاية على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وقد ولد ذلك شعوراً بانعدام الأمن لكلا الشعبين وأفضى إلى التخلي عن الترتيبات المتعلقة بالمسائل التي كان قد تم الاتفاق عليها على مدى عقود من الزمن.

الذي تم التوصل إليه مؤخرا، ونثني على الأمم المتحدة ومصر وغيرهما لما قاموا به من مساع حميدة. إن حماية الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي، وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على ما يلي:

أولا، يجب أن نلتزم بمبدأ الحل القائم على وجود دولتين في السعي إلى إيجاد حل عادل ودائم للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستند في جهوده إلى مبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية تيسير التوصل إلى تسوية لقضية فلسطين وإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة الكاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية في نهاية المطاف. ويجب أن تتماشى أي مبادرة جديدة مع تلك المعايير الدولية الأساسية. ذلك هو السبيل الوحيد لضمان إيجاد حل عادل ودائم مقبول لدى المجتمع الدولي على نطاق واسع.

ثانيا، من الضروري تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بفعالية. ويجب أن يتوقف الطرف المعني فورا عن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وهدم المنازل الفلسطينية، وتدمير الممتلكات الفلسطينية، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع العنف ضد المدنيين. ومن الأهمية بمكان كفالة الوقف الفوري لجميع الأعمال غير القانونية أو التدابير الانفرادية الرامية إلى إضفاء الشرعية على المستوطنات، واتخاذ تدابير عملية لعكس مسار أثرها.

ثالثا، يجب اتخاذ موقف موحد في تعزيز استئناف محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية في أقرب وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن يؤدي إلى تدهور الحالة أو تعرض الثقة للخطر، وتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار. ويجب أن تضطلع الأطراف التي لها تأثير قوي في الشرق الأوسط بدور بناء، وأن تمتنع عن الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تفضي إلى تصعيد التوترات في المنطقة. ويجب العمل بنشاط على تيسير المصالحة فيما بين الفلسطينيين.

والفلسطينيين هناك. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تحرص الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على تجنب إثارة الأطراف. وفيما يتعلق بموضوع الحالة في مدينة الخليل، نود أن نشير إلى أن مسائل التعايش التي تنشأ في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة التي يتعايش فيها المستوطنون الإسرائيليون مع الفلسطينيين يجب معالجتها مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأخطاء يمكن أن يرتكبها الجانبان، فكلاهما بشر، بطبيعة الحال. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتصرف قوات الاحتلال الإسرائيلية بنزاهة ودون تحيز فيما يتعلق بأصول المتورطين.

وأخيرا، ما برح موقف غينيا الاستوائية بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ثابتا، ويستند إلى الصكوك الدولية السارية. وبنفس الطريقة التي ندافع بها عن حق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، فإننا أيضا ندعم الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحق فلسطين في الوجود بوصفها دولة حرة ومستقلة. وهذا هو أيضا موقف الاتحاد الأفريقي، الذي تقع على عاتقنا مسؤولية احترام قراره. وباختصار، تؤيد غينيا الاستوائية تماما الحل القائم على وجود دولتين، حيث تتعايش الدولتان في سلام وأمن وفي تناغم مع الدول الأخرى في المنطقة.

**السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية):** أود في البداية أن أرحب بكم في نيويورك، معالي وزيرة الخارجية، وأن أشكركم على ترؤس هذه الجلسة. والشكر موصول للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد كرينبول، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على إحاطتهما الإعلاميتين.

تتابع الصين عن كثب التوترات الأخيرة في قطاع غزة والقدس. ونعرب عن قلقنا البالغ وأسفنا الكبير إزاء الخسائر الناجمة عن الاشتباكات. وقد رحبنا باتفاق وقف إطلاق النار

المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية ولأنه أصبح ضما بحكم الأمر الواقع. ولهذا السبب نظمت إندونيسيا والكويت، مع، اجتماعا بصيغة آريا بشأن هذه المسألة قبل أسبوعين. لقد شهدنا إنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل، وتزايد محدودية الموارد والقدرات اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية. وإننا بحاجة ملحة إلى إحياء الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف للعمل من أجل وضع خطة سلام ذات مصداقية وتحسين الحالة الإنسانية في الميدان. وفي هذا الصدد، هناك عدد من النقاط الأساسية التي أود إثارتها.

النقطة الأولى هي حماية المدنيين الفلسطينيين. وأود أن أشير إلى تقرير لجنة التحقيق المستقلة الصادر في شباط/فبراير (A/HRC/40/74). فهذا التقرير يقدم معلومات مفصلة عن استخدام العنف المفرط من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك ضد الصحفيين والعاملين في المجال الطبي والأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا يتعارض بوضوح مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. ويبرر اعتقادنا بأنه ليس لدينا خيار سوى توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين.

ثانياً، نحن بحاجة إلى معالجة الأوضاع الإنسانية. فتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية أمر بالغ الأهمية. وليست هذه مسألة حقوق أساسية فحسب، بل من شأنها أيضاً منع العنف الذي لا داعي له.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تواجه أزمة تمويل كبيرة. ونشيد بعمل موظفيها، الذين كان لهم دور فعال على الرغم من الحالة المالية والأمنية الصعبة للوكالة. كما نشكر الذين كنفوا مساهماتهم لدعم برامج الوكالة. وكونوا على يقين من أن إندونيسيا ملتزمة التزاماً كاملاً بالقيام بذلك.

ثالثاً، يجب استئناف عملية السلام. ويجب وضع حد لأعمال العنف. فيجب على جميع الأطراف أن تبدي أقصى

إن المسائل الساخنة في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة قد أدت إلى العديد من الأزمات الإنسانية. وفي ظروف شديدة القسوة والصعوبة، واصلت الأونروا ما تبذله من جهود للإغاثة الإنسانية، وحققت نتائج إيجابية. ولاحظنا أنها كانت تعمل جاهدة لتحسين الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، والحفاظ على حقوقهم، وتخفيف العبء الملقى على عاتق البلدان المضيفة لهم، والعمل بنشاط على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، ومنع انتشار الإيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة في مخيمات اللاجئين. وتشيد الصين بهذه الجهود. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم للأونروا. ويجدوننا الأمل في أن يكمل مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في حزيران/يونيه بالنجاح. وقد قامت الصين، في العام الماضي، بزيادة مساهمتها السنوية للأونروا، وسنواصل المساهمة فيها من الناحية المالية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية إندونيسيا.

أود في البداية أن أعرب عن شكري وتقديري للسيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد كراينبول، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على إحاطتهما الإعلاميتين.

في كانون الثاني/يناير، أدليت بيان في هذه القاعة أمام المجلس بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.8449). وأكدت، من بين أمور أخرى، على أن القضية الفلسطينية تحدد مصداقية المجلس. وللأسف، لم يتحسن أي شيء منذ ذلك الحين. وإن كان قد حدث شيء فهو أن الحالة تدهورت. ففي وقت سابق من هذا الشهر شهدنا موجة أخرى من العنف في غزة أسفرت عما لا يقل عن ٢٩ إصابة على كلا الجانبين. وأقدر الأدوار التي اضطلع بها الأمين العام ومصر في العمل من أجل تهدئة الحالة. ومع ذلك، نشعر بالقلق لاستمرار بناء

ونكرر شكرنا للمنسق الخاص لما يبذله من جهود، بالتعاون مع مصر، لتهدئة دورة العنف الأخيرة، التي أدت إلى المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين والتدمير والتشريد. ونؤكد مرة أخرى على الضرورة الملحة لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ورفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، الذي لا يزال يُخضع السكان الذين يعانون من الصدمات فعلا لأوضاع إنسانية مزرية واحتياجات متزايدة.

كما نجدد امتناننا للمفوض العام ولجميع موظفي الأونروا على الثبات في تنفيذ ولاية الوكالة، على الرغم من الظروف الصعبة للغاية على أرض الواقع، والأزمات المالية المتكررة. وبفضل الدعم السخي من المجتمع الدولي، تواصل الوكالة تقديم المساعدة الحيوية والمنقذة للحياة، للاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمل - كضمان التعليم والإعالة والاستقرار، والأمل الذي لولاه، لما كان هناك شيء. ونحن ممتنون لجميع وكالات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم إلى الشعب الفلسطيني، إقراراً بأن الأونروا لا تزال في صدارة التمسك بتلك المسؤولية ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

ونحن نرفض تماماً الهجمات ضد الأونروا وبرامجها، المعترف بها على الصعيد العالمي، باعتبارها توفر المساعدة الإنسانية والإنمائية المثالية. إن المحاولات الرامية إلى توصيف الوكالة باعتبارها جزءاً من المشكلة، بينما هي تقوم بعمل غير عادي للتخفيف من محنة الملايين والإسهام في الاستقرار الإقليمي، هي محاولات خبيثة ومجحفة ومرفوضة - وليس ذلك من جانبنا فحسب، بل أيضاً من جانب الغالبية العظمى من الدول التي لا تزال تؤيد بقوة ولاية الأونروا، كما سمعنا اليوم. ونحث على مواصلة تقديم الدعم للوكالة والتضامن مع اللاجئين.

لقد أحيا الشعب الفلسطيني رسمياً للتو ذكرى مرور ٧١ عاماً على نكبة عام ١٩٤٨، نائحا ليس فقط بسبب مأساة

درجات ضبط النفس وأن تكون على استعداد للدخول في حوار مجد. وهناك حاجة ملحة إلى عملية ذات مصداقية تتيح لجميع الأطراف المعنية المشاركة على قدم المساواة للعمل من أجل وضع خطة سلام مقبولة. وينبغي ألا يعني أي منظور جديد التحلي عن المعايير المتفق عليها دولياً بشأن هذه المسألة. فنحن جميعاً نعلم أنه لا يوجد أي بديل لحل الدولتين.

وأخيراً، لقد شهد العالم ما يكفي من الأدلة على الكيفية التي تفضي بها الصراعات التي طال أمدها في الشرق الأوسط إلى تداعيات خطيرة على السلام والاستقرار في أجزاء عديدة أخرى من العالم. وهذه بالفعل مسألة يترتب عليها عواقب على الصعيد العالمي. ولذلك، يجب على مجلس الأمن أن يحرز تقدماً حقيقياً بشأن هذه المسألة، ولا سيما بشأن القضية الفلسطينية - أقدم بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن.

ويجب على جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وأن تواصل العمل بحسن نية من أجل المضي قدماً بعملية السلام من خلال التمسك بمبادئ تعددية الأطراف عن طريق الحوار والتفاوض حتى يمكننا الوصول إلى هدفنا المشترك - السلام الحقيقي والدائم.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيسة مجلس الأمن

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

**السيدة عبد الهادي ناصر (فلسطين) (تكلمت**

بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الإندونيسية للمجلس على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. وأخصكم بالشكر، معالي الوزيرة مارسودي، على رئاستكم للجلسة. وأود أيضاً أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف والسيد بيير كرينبول، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين والتقييمات الواقعية للحالة الراهنة في جميع أبعادها.

لذلك بشكل لا لبس فيه، ومؤخرا في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، كما أن هذا لا يزال جوهر موقف المجتمع الدولي.

إن إجراءات إسرائيل تقف في تناقض حاد مع توافق الآراء العالمي. ومع الأسف، شجعتها القرارات الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة على زيادة تعنتها وعنفها، في تجاهل وتعاض لدعائم ذلك التوافق في الآراء، أو بما يقوضه ويقوض أسس الحل السلمي تماما.

وبتجاهلها للمجلس واصلت إسرائيل ارتكاب جرائمها ورسخت احتلالها العسكري العدواني والاستعمار الاستيطاني لأرضنا، ولا سيما في القدس وما حولها. إن شهية إسرائيل للتوسع والضم ازدادت بالتوازي مع اعتقادها بأنها ستفعل من العقاب.

وبعد ٥٢ سنة من الدعوات والنداءات، والتزلف والاسترضاء، ينبغي أن يكون بديهيا للمجتمع الدولي أن المسألة وحدها هي التي يمكن أن تكسر تلك الحلقة السامة لإنهاء هذا الاحتلال غير المشروع أخيرا، وتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني وإحلال السلام الإسرائيلي - الفلسطيني.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أننا بحاجة إلى بذل جهود وطاقة جديدة للتغلب على المأزق السياسي الخانق، ونحن جميعا آخر من ينكر ذلك. لكن لا يمكن أن تعني كلمة جديدة انتهاك القانون أو الاستهزاء بالإجماع الدولي الطويل الأمد ونبذه. وكما سمعنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة، لا يمكن التوصل إلى حل إلا إذا تأسس على احترام القانون وحقوق الإنسان، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والمفاوضات بحسن نية لتسوية جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس واللاجئين والحدود. وللتوصل إلى السلام الدائم الحقيقي، يجب تسوية هذه المسائل الأساسية بصورة عادلة، ولا يمكن النزول بها إلى مرتبة المسائل غير ذات الأهمية.

الاقتلاع العنيف، والتجريد من الممتلكات والتطهير العرقي لشعبنا من وطنه منذ سبعة عقود، بل ومستمر في نواحه جراء النكبة التي لا تزال تسبب المعاناة حيث لا تزال حقوقه تنتهك بشكل صارخ ومنهجي.

وفي غياب العدالة، لا يزال الفلسطينيون محرومين من حقهم في العودة وتقرير المصير، وما زالوا يجردون من ديارهم ويطرودون من أراضيهم قسرا، ويستمر تهْميشهم وإخضاعهم لجميع أشكال الإذلال والحرمان على يد احتلال إسرائيلي غير قانوني لا يعرف حدودا، ويمارس الازدراء المطلق للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

وقد أبقى هذا الظلم الذي طال أمده ٥,٤ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين بعيدا عن ديار وأراضي آبائهم، وأرغمهم على العيش في عالم النسيان يعانون من البؤس ومن أزمة تلو الأخرى - ويزداد ضعفهم وبأسهم عمقا دونما نهاية. إن هذا عامل رئيسي في تدهور القانون الدولي وقد ولد ثقافة خطيرة للإفلات من العقاب. إن طول أمد هذا الظلم وخطورته، تسبب في إبقاء هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة طوال عقود من الزمن، وأدى إلى مجيئنا إلى هذه القاعة مرارا وتكرارا لمناشدة المجلس الاضطلاع بواجباته وتنفيذ قراراته، فمن المؤكد أن هذا يشكل العامل الرئيسي في إرساء السلام والأمن الدوليين.

ذلك الاقتناع تشاطره الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، التي لا تزال تؤكد، في كل منعطف ركائز ومعايير الحل العادل للقضية الفلسطينية. ولا يزال توافق الآراء العالمي قويا بشأن الحل القائم على وجود دولتين، بحدود ما قبل عام ١٩٦٧ كأساس للتوصل إلى حل سلمي على أساس القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخارطة طريق المجموعة الرباعية. وقد كرر المجلس تأكيده

أو الذريعة. وبالمثل، لا يمكننا أن نقبل محاولات خطيرة لتحويل هذا الصراع إلى معركة دينية.

في الحقيقة، لا يمكن لأحد أن يتهمنا بعدم الرغبة في السلام، أو عدم السعي إلى أفضل ما يخدم مصالح شعبنا. ولا يوجد سوى أساس شرعي واحد للسلام، أي الشرعية الدولية، ولا يمكن له أن يأخذ صبغة الشرط. انه طلب ضئيل، ليس بالنسبة لفلسطين فحسب، بل للمجتمع الدولي الأوسع.

كما شددت الحكومة الفلسطينية مؤخرًا، فلا يمكن التوصل إلى حسم النزاع إلا من خلال حل سياسي يضمن إنهاء الاحتلال وإعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بحيث تتجسد في دولة مستقلة وذات سيادة وقادرة على البقاء داخل حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإعمال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي.

لا يمكن للقيادة الفلسطينية أن تكتفي بتحسين حياة الشعب الفلسطيني بينما يستمر هذا الاحتلال غير المشروع بخطى حثيثة. إن الشعب الفلسطيني لم يتحمل عقودًا من المعاناة ولم ينتظر ما يقرب من قرن من الحرية لكي تقبل بحكم ذاتي محدود. إن الذين يعتقدون ذلك إنما يتجاهلون التاريخ والقانون الدولي وتصميم شعب على الحصول على العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية.

إن الرؤية التي ستوفر للفلسطينيين فرصًا جديدة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة هي تلك التي يكون الاستقلال محورًا الأول. على الرغم من جميع النكسات والتحديات، اثبت أبناء الشعب الفلسطيني منذ زمن طويل مرونتهم وقدرتهم وبراعتهم. إن ما يحتاجون إليه، وهو حق لهم، تقرير المصير والسيطرة على أراضيهم وحدودهم ومواردهم، وليس المعونة الدولية السرمدية. انهم لن يقبلوا بأنصاف الحلول، أو فرض الأمر الواقع بوصفه قدرهم، ولن يستسلموا لليأس. سيواصلون رحلتهم لتحقيق

هذا هو الطريق لضمان العدالة وتهيئة السلام والأمن في الشرق الأوسط الذي طالما سعينا إليه، حيث يمكن لجميع الدول أن تعيش جنبًا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، بما في ذلك دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة. إن مقولة السلام يتطلب تنازلات مؤلمة تثبتتها التجربة الفلسطينية بشكل صارخ.

لقد قدم الشعب الفلسطيني وقيادته الحل التوفيقى الأكبر والأشد إيلامًا منذ أكثر من ٣٠ عامًا بقبوله للحل المتمثل في دولتين على حدود عام ١٩٦٧ وإعلان استقلال دولتهما على ٢٢ في المائة فقط من وطنهما التاريخي.

خلافًا للأساطير والخطب الطنانة، هذا هو في الواقع أسخى عرض للسلام من أي وقت مضى. ولكن إسرائيل رفضته مرارًا وتكرارًا، ولم تفوت أبدا فرصة لعرقلة وتقويضه. إن واقع الفصل العنصري الذي نواجهه في دولة واحدة اليوم أنه يخرج علينا بادعاءات غير صحيحة. ونحن ملتزمون بإيجاد حل سلمي وملتزمون بتحقيقه بالوسائل السياسية والقانونية والمألوفة وغير العنيفة. إن تعهدنا باحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة راسخ لا يتزعزع. وفي سبيل السلام والتعايش، شاركنا لعقود من الزمن، بشجاعة وبحسن نية، في المفاوضات وتعاوننا مع كل جهود السلام الموثوق بها، مؤمنين بشدة بأن التعددية والحوار أساسيان لتحقيق السلام.

لكن الافتراضات القائلة بأنه يمكن إجبارنا على حل توفيقى جائر بممارسة الضغوط المالية أو السياسية علينا، إنما هو شيء مغلوط في أحسن الأحوال، وساخر ومدمر في أسوأ الافتراضات. فلا سبيل إلى التوصل إلى حل توفيقى ممكن ومنطقي ويمكن الدفاع عنه إلا في سياق تسوية عادلة. أما الاحتلال والضم وانتهاكات حقوق الإنسان فلن تكون مقبولة أبدا ولن تصبح قط الحالة الطبيعية الجديدة، بغض النظر عن محرّكها، أو الخطاب

للاجئين الفلسطينيين الحصول على الجنسية من بلدان أخرى مع الحفاظ على مركزهم كلاجئين. ولا تستوفي الأغلبية العظمى من المستفيدين من الوكالة المعايير المعترف بها للاجئ بموجب القانون الدولي. ولا يتمتع أي من اللاجئين الآخرين في العالم بنفس هذه المعايير. لماذا إذن، تمنح الأونروا جميع منتفعيها هذه المعاملة الخاصة؟ فنلق نظرة على التاريخ.

في عام ١٩٤٧، اقترحت خطة تقسيم الأمم المتحدة تشكيل دولتين - دولة يهودية ودولة عربية - على أرض الانتداب البريطاني السابق. قَبِلَ اليهود الاقتراح فوراً، لكن العرب لم يقبلوا ذلك. وبعد رفضهم، شنت خمسة جيوش عربية حرباً على دولة إسرائيل الفتية والصغيرة، وهاجمت حدودنا من جميع الجهات. نحن انتصرنا. وقد أنشئت الأونروا في أعقاب تلك الحرب، قبل ٦٨ سنة.

في عام ١٩٥٢، تكلم بصراحة الفريق ألكسندر غالوي، مدير الأونروا في الأردن، عن غرض الأونروا. لم أكن قد ولدت في ذلك الوقت. وقال:

”من الواضح تماماً أن الدول العربية لا تريد حل مشكلة اللاجئين العرب. انهم يريدون إبقائها قرحاً ملتصقة، كتحدٍ للأمم المتحدة، وسلاح آخر يُستعمل ضد إسرائيل“.

لم يفلت قط الفلسطينيون من هذه الخطة. ويستمر الوضع الفريد للتركة التلقائية ويزيد من تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وما بدأ بـ ٧٥٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني تحول الآن إلى أكثر من خمسة ملايين لاجئ، ببساطة بسبب الوكالة. إن الأونروا، بتلاعبها بحجم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، إنما تقوم بدور مباشر ومنتحيز في سياسات الصراع. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأمم المتحدة تعتبر أن هناك ٢,١ مليون لاجئ فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وغزة ولم يعبروا أبداً حدوداً دولية. وفي كل حالة أخرى في العالم باستثناء حالة الفلسطينيين،

تطلعناهم الوطنية المشروعة وحقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك أن يكونوا شعباً حراً، وأن يعيشوا في أمن وسلام في وطنهم.

ناشد المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، النهوض بمسؤولياته والعمل الآن على إنقاذ آفاق السلام، وتجنّب الأجيال المقبلة من الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين الصراع والمنازعة والمعاناة التي تحملها أجدادهم بشكل مأساوي جداً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): للأسف، ليست هذه هي المرة الأولى التي تعين علي فيها الكلام عن الحقيقة المقلقة، ألا وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ما برحت الأونروا سياسية الطابع منذ إنشائها. والشيء الذي لا يزال يدهشني هو أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا ترى النفاق الذي يكمن في وجود الوكالة ذاته.

فلنبداً بالمنظمة نفسها. لا يوجد حالياً في العالم لاجئون آخرون لديهم أونروا، فلا توجد أونروا للاجئين السوريين، ولا للاجئين اليمنيين، ولا لأي لاجئين في أي نزاع آخر في العالم. كل لاجئ آخر في العالم يندرج في إطار ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أنشأت الأمم المتحدة الأونروا ومعاييرها الفريدة للفلسطينيين على وجه التحديد. وتُعرف الأونروا المستفيدين منها بأنهم لاجئون، ولكن لاجئي الأونروا يختلفون عن لاجئي المفوضية. واللاجئ التابع للأونروا له وضع خاص فيحدد المنتفعين بوصفهم لاجئين، غير أن لاجئ الأونروا يختلف عن لاجئ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إذ أن لاجئ الأونروا يتمتع بوضع لجوء خاص ينتقل تلقائياً إلى الأجيال المقبلة. ويمكن

وتعمل الأونروا منذ سنوات، على تضخيم مشكلة اللاجئين بدلاً من محاولة حلها، مع تبني موقف سياسي أحادي الجانب. لقد تحولت مدارس المنظمة إلى بنى تحتية للإرهاب والتحرير، وهي تستخدم كتباً مدرسية تنكر وجود إسرائيل، توزع علناً وعبر الأنفاق التي تخفيها حركة حماس.

ويساعد موظفو الأونروا الجماعات الإرهابية باستخدام مركبات الأونروا الرسمية لنقل الأسلحة والإرهابيين لتنفيذ هجمات ضد إسرائيل. وكما لو أن هذا ليس كافياً، لدى كل مدرسة تابعة للأونروا ممثل معين من قبل حركة حماس في حرم المدرسة يكون مسؤولاً عن تجنيد الطلاب للمشاركة في مجموعة طلاب حركة حماس.

وفي ضوء الأحداث الأخيرة، لا يمكن لإسرائيل ببساطة أن تستهين بالتحالف الذي يبدو أنه قد تم تشكيله بين أعضاء الأونروا وحركة حماس. منذ أسبوعين فقط، أطلقت حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وغيرها من الجماعات الإرهابية في غزة أكثر من ٧٠٠ صاروخ وقذيفة هاون على المراكز السكنية المدنية في إسرائيل. وأصاب هذه الصواريخ المنازل الإسرائيلية والمستشفيات والمصانع وحتى رياض الأطفال. وقتل أربعة مدنيين إسرائيليين، من اليهود والعرب على حد سواء. وقد قُتل موشي أعادي، وزياد الحمادة، وبينشاس بشوزمان، وموشيه فيدر في أعمال الإرهاب هذه، وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين. كما قُتل فلسطينيتان في غزة، هما فلسطين أبو عرار وصبا محمود، بصاروخ أطلقته حركة حماس باتجاه إسرائيل، لكنه سقط في غزة. يجب على الأمم المتحدة كحامية للسلام والأمن الدوليين، أن تتساءل لماذا تعمل وكالتها، التي تهدف إلى مساعدة الفلسطينيين، عن كثب مع إرهابيي حماس الذين لا يفعلون شيئاً سوى إيذاء الفلسطينيين.

لذلك، من مصلحة الأونروا وإسرائيل والشرق الأوسط والشعب الفلسطيني أن تتخذ الأمم المتحدة الإجراءات التالية.

يجب إجبار الشخص على مغادرة بلد ما وعبور حدود دولية إلى بلد آخر لكي تعتبره الأمم المتحدة لاجئاً.

اسمحوا لي أن أسأل أعضاء المجلس، لماذا يعتبر الفلسطيني الذي ولد في رام الله وعاش هناك طيلة حياته لاجئاً؟ كيف صار ذلك؟ ولكن هذا هو الحال في الواقع.

لو أعيد توطين اللاجئين الأصليين الذين كان عددهم ٧٥٠.٠٠٠ لاجئ في عام ١٩٤٩، لما كانت أزمة اللاجئين الفلسطينيين موجودة، وبالتالي المطالبة غير المشروعة بالعودة. ولكن يوجد اليوم ما يقرب من ٥,٤ مليون شخص ممن يسمون باللاجئين ما زالوا يأملون في العودة إلى المنازل التي لم يعيشوا فيها أبداً. فإذا ما تحقق هذا الأمل، فإنه ببساطة سيمحو دولة إسرائيل بمحض الأرقام.

تحت ستار المطالبة بالعودة، يرفض الفلسطينيون، من خلال الأونروا، قبول حق اليهود في تقرير المصير في أي جزء من أرض إسرائيل وضمن أي حدود. وهذا الشعور منتشر في رام الله اليوم.

وفي شهر أيلول/سبتمبر، سمعنا جميعاً محمود عباس يقول في الجمعية العامة إنه يؤمن بحل الدولتين (انظر A/73/PV.10). لكنه قال أيضاً إنه سيناضل من أجل عودة أكثر من ٥ ملايين ممن يسمون لاجئين. هذه الآراء متناقضة. حيث أنه إذا عاد الملايين ممن يسمون باللاجئين الفلسطينيين، فإن إسرائيل، كدولة يهودية واحدة ووحيدة، سوف تزول من الوجود.

وتكشف تقارير عديدة عن وجود علاقات وثيقة بين موظفي الأونروا وقيادة حركة حماس. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧، أُنهم سهيل الهندي، وهو مدرس تابع للأونروا ورئيس اتحاد موظفي الأونروا في غزة، بأنه انتُخب ضمن قيادة حركة حماس، واستقال وسط هذه الادعاءات.

لجنة الجمعية العامة المخصصة لإعلان التبرعات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، نشاطا سنويا مدرجا في جدول الأعمال. وتم تحديد الأسبوع الذي يبدأ في ٢٤ حزيران/يونيه، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأي إيجاء بدوافع خفية وراء القرار المتعلق بالتاريخ سيكون خطأ.

ويؤدي مؤتمر إعلان التبرعات دوراً مهماً للغاية في السعي، في خضم فترة حرجة للغاية من العام، خاصة قبل فصل الصيف، إلى تعبئة موارد إضافية لازمة للحفاظ على استمرار مختلف أنشطتنا، والإبقاء على المنشآت مفتوحة ومواصلة خدمة المجتمع المحلي. لذلك، نناشد، كما أبرز ذلك العديد من المشاركين، تجديد الالتزام وإعلان التعهد بالتزامات إضافية قوية خلال ذلك المؤتمر، وسنكون ممتنين للغاية لذلك.

وأود أن أرد بإيجاز على بعض الملاحظات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأونروا. عندما تم الإعلان عن القرار الأصلي للولايات المتحدة بقطع التمويل عن الأونروا في أوائل عام ٢٠١٨، كما يمكن أن يتخيل الحاضرون، كانت هذه مسألة مؤسفة بشدة وخيبة أمل بالنسبة لي وعلى مستوى الوكالة، لأنها أثرت على واحدة من أكثر الشراكات قوة وجماعة في تاريخ العاملين الإنساني والإنمائي.

في الوقت نفسه، بطبيعة الحال، فنحن ندرك تمام الإدراك أن قرار دولة عضو بالإسهام أم لا، وإذا قررت الإسهام فعلى أي مستوى، في تمويل المنظمات الإنسانية هو قرار طوعي وسيادي تماما، علينا الإحاطة علما به. وفي نفس الوقت، أود أن أقول هنا، مع تكرار شيء قلته خلال العام الماضي، وهو أنه مع الاعتراف بهذه الحقيقة، وبعبارة أخرى، إن قرار دعم الدول الأعضاء أم لا لمنظمات إنسانية مثل الأونروا هو قرار طوعي وسيادي بحت، فإني أرفض دون تحفظ الخطاب والمقولات

أولاً، يجب على مجلس الأمن أخيراً تصنيف حماس منظمة إرهابية. ثانياً، لقد حان الوقت لإعادة تقييم الأونروا وأهدافها، ونجاحها في تنفيذ تلك الأهداف، وما إذا كانت تلك الأهداف تتطابق مع الواقع الميداني أم لا. لقد حان الوقت لوقف ضخ الأموال إلى منظمة أدت إلى استمرار محنة الشعب الفلسطيني في غزة. وقد فشلت الأونروا في إعادة تأهيل قطاع غزة. ونحتم فقط في التحريض على العنف ضد دولة إسرائيل، ويجب أن تنتهي ولاية الأونروا.

لدي سؤال لممثل الأونروا. مثل أي منظمة أخرى، يجب أن يكون لها أهداف واضحة. هل يمكن لممثل الأونروا عرض تلك الأهداف؟ وكم يلزم من الوقت من أجل بلوغ تلك الأهداف؟ وهل سنكون لا نزال نجلس هنا بعد ١٠ أو ١٥ سنة؟ وكم سيتكلف تحقيق تلك الأهداف؟ ينبغي أن يتلقى مجلس الأمن إجابات في غضون ثلاثة أو ستة أشهر، لكننا بحاجة إلى سماع تلك الإجابات.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد كرينبول للرد على السؤال المطروح.

**السيد كرينبول (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم على إتاحة هذه الفرصة سيدتي الرئيسة. إنني ممتن بشكل خاص لإعراب العديد من أعضاء مجلس الأمن الحاضرين في جلسة اليوم بشكل بارز ومتكرر عن دعمهم وثقتهم.

من المهم للغاية لكل من اللاجئين الفلسطينيين وموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أن يكون لديهم شعور قوي للغاية بالثقة في عمل المنظمة وما تحققة من نتائج وإسهاماتها في تحقيق الاستقرار الإقليمي، واحترام الكرامة الإنسانية.

سأتناول أولاً السؤال الذي طرحه الممثل الدائم لألمانيا بشأن مؤتمر إعلان التبرعات. إن الاجتماع، المعروف أيضاً باسم

المصاحبة، التي مفادها أن نموذج الأونروا "معيب بشكل لا يمكن إصلاحه".

أعتقد أنه من الواضح للغاية أن المسؤولية عن الطبيعة المطولة لوجود اللاجئين الفلسطينيين وتزايد عدد اللاجئين وتزايد الاحتياجات، تقع بشكل أساسي على عاتق الطرفين نفسيهما والمجتمع الدولي، لا سيما بسبب قلة الإرادة أحياناً أو، في أوقات أخرى، عجز الفاعلين السياسيين المطلق عن التوصل إلى حل نهائي من الناحية السياسية، لتلك الأزمنة الطويلة الأمد، وهو حل يستحقه الجميع في المنطقة، الإسرائيليون والفلسطينيون وغيرهم، وهم يستحقونه منذ وقت طويل.

إن التلميح بأنه يمكن ببساطة صرف الانتباه عن المسؤوليات السياسية وجعل منظمة إنسانية مسؤولة بطريقة ما عن الأزمة التي لم تحل، هو أمر أعتقد أنه مضلل وغير مفيد بالتأكيد.

لقد وجه لي الممثل الدائم لإسرائيل سؤالاً على وجه التحديد، لذلك سوف أستغرق بضع دقائق فقط لتناول بعض النقاط التي أثارها. كان السؤال الذي طرحه بالتحديد هو: كم يلزم من الوقت؟ حقاً، إني أعيد عليه السؤال - إلى متى؟ - لأنه لم يكن مطلقاً في نية أي عضو من أعضاء الجمعية العامة، وبالتأكيد لم يكن على الإطلاق في نية أي شخص في الأونروا، أن يروا بقاء المنظمة واستمرارها في العمل لهذه الفترة الطويلة.

ومرة أخرى، توضح أنشطتنا المستمرة أمرين، أحدهما إيجابي من حيث ما يمكن القيام به فيما يتعلق بالاستثمار في قدرات وطموحات وآمال جماعات اللاجئين الذين طال أمد لجوءهم، والأمر الآخر، كما قلت، هو الفشل المزري من الناحية السياسية في التوصل إلى حل. وينبغي في هذا المقام ذكر الطريقة التي أنشئت بها ولاية الأونروا.

والسؤال الذي وُجِه إلي فيما يتعلق بالمدة التي ينبغي للوكالة أن تستمر لم يُوجه إلى الكيان الصحيح. فالجهة التي ينبغي أن

تجيب على هذا السؤال هي الجمعية العامة، لأننا عندما كُلفنا بولايتنا لم تكن منظمة ذاتية النشأة قررت ذات يوم أن هذه مسألة مهمة يتعين معالجتها. إننا منظمة مكلفة من قبل الجمعية العامة، وإلى أن يُتخذ قرار يقضي بتغيير ذلك، سنواصل بعزم وتصميم واعتزاز وتواضع تنفيذ الولاية التي أنيطت بنا. وفي ضوء محاولات نزع الشرعية عن إجراءاتنا بإطلاق بيانات عامة بشأن طبيعة وتعريف اللجوء بطرق لم يسبق لي أن صادفتها على الإطلاق من حيث تحريف حقائق الأوضاع الفعلية، أود أن أتكلم وأتناول مسألة تعريف "الأحفاد".

إن الأمر معروف جيداً لأعضاء المجلس والجمعية العامة، وبالتالي، وأكرر هنا بمزيد من الوضوح - فإن أبناء اللاجئين وذريتهم يُعتبرون أيضاً، بموجب القانون الدولي ومبدأ وحدة العائلة، لاجئين لحين إيجاد حل دائم. وتعترف كل من الأونروا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالأحفاد كلاجئين على هذا الأساس - وهي ممارسة تحظى بالقبول على نطاق واسع في المجتمع الدولي، بما في ذلك من قبل الجهات المانحة والبلدان المضيفة للاجئين على حد سواء.

ولا يختلف اللاجئين الفلسطينيون عن غيرهم من حالات اللاجئين التي طال أمدها، مثل اللاجئين من أفغانستان أو الصومال، على سبيل المثال، حيث هناك العديد من الأجيال من اللاجئين الذين تعتبرهم مفوضية شؤون اللاجئين لاجئين ويُدعمون على هذا الأساس. وكما قلت، فإن حالات اللاجئين التي طال أمدها هي نتيجة للفشل في إيجاد حلول سياسية للأزمة السياسية الكامنة وراءها.

أود الآن أن أتناول بإيجاز التعليقات التي أدلى بها الممثل الدائم لإسرائيل بشأن حياد الأونروا. لا يمكنني ببساطة أن أقبل التشكيك على هذا النحو في الجهود التي تضطلع بها الأونروا كل يوم، في واحد من أكثر السياقات - إن لم يكن أكثرها - استقطاباً على وجه الأرض، للحفاظ على نزاهة وكرامة وحياد

ولذلك، فإننا سنحافظ، بعزم كبير، على سلامة هذه المنظمة وسنستفيد من السخاء والدعم الهائلين من الدول الأعضاء التي تثق في عملنا وسنعمل استناداً إليهما، وسنسعى ونواصل الانخراط في حوار مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل والأطراف الأخرى بشأن جوانب الاستعراض الانتقادي التي كنا دائماً، وسنظل على الدوام، مستعدين للنظر فيها. والنزاهة التي نتناول بها هذه الحالات معروفة عموماً، وقد تلقينا إشادات واسعة عليها.

أعتذر لأنني أخذت وقتاً أطول قليلاً من الوقت المفترض. وسأظل رهن الإشارة للتعليق على أي عناصر أخرى، وفقاً لما قد يطلبه الأعضاء خلال المشاورات غير الرسمية.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

عملياتها. إنني أرفض ذلك بقوة، والممثل الدائم يعرف ذلك لأننا أجرينا محادثات كهذه سابقاً. فخلال الحرب في عام ٢٠١٤، اكتشفت الأونروا مكونات أسلحة في بعض مدارسها أثناء النزاع. وقد اكتشفنا ذلك. وأخطرنا الطرفين - إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأبلغنا العالم وشجبنا حقيقة العثور على مكونات الأسلحة تلك.

وعندما تم انتخاب اثنين من موظفينا لشغل مناصب قبل عامين وظهرت ادعاءات بأنهما انتخبا لمنصب في حركة حماس، لم نقتصر على التحقيق في الأمر على الفور، بل بمجرد ما توصلنا إلى الحقيقة فصلناهما. ولم يغادرا من تلقاء نفسيهما. وعندما اكتشفنا، في العام نفسه، أثناء أعمال صيانة كانت الأونروا تقوم بها أسفل مدارسنا، أن حماس حفرت أنفاقاً، فإننا لم نكتف بإدانة حماس علناً على ذلك، بل أغلقنا الأنفاق بصب الإسمنت فيها، وهو أمر غير عادي لحد كبير من حيث قوة التدابير التي يمكن للمنظمات الإنسانية أن تكون مستعدة لاتخاذها في بيئة نزاع يتعرض فيها موظفوها للخطر يومياً، لا لأننا اخترعنا الولاية، ولكن لأننا كُلفنا بها من قبل الجمعية العامة.